



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: ليسانس مالية مؤسسة

التخصص: ماستر محاسبة

الموضوع:

دور تقييم الأداء المالي في تشخيص الوضعية المالية
للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة مؤسسة روائح الورود
- مصنع الوليد -

تحت إشراف الدكتور:

زيبيدي بشير

إعداد الطلبة :

مریم عطية

غنية قاسمية

هناء العايب

لجنة المناقشة:

الجامعة	الرتبة العلمية	اسم و لقب الأستاذ
جامعة الشهيد حمه لخضر	رئيسا	أ.د/ ديدة كمال
جامعة الشهيد حمه لخضر	مشرفا	أ.د/ زيبيدي بشير
جامعة الشهيد حمه لخضر	مناقشا	أ.د/ بديدة حورية

السنة الجامعية: 2020-2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مِنْ مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
وَأَسْرَأَ اللَّهُ لِيُخَيِّرَ لَكُمْ

الشكر والتقدير

الحمد لله والشكر لله العلي القدير الذي أعاننا ووفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

ونحن في هذا المقام لا يسعنا

إلا أن ندعو للأساتذة الكرام بالخير والهناء وأن نتقدم لهم بوافر الشكر والتقدير على رعايتهم

لعملنا هذا منذ أن كان مجرد فكرة إلى أن صار إلى ما هو عليه فلم يخلوا علينا بنصائح،

وتوجيهاتهم وإرشاداتهم النيرة ونرجو أن تكون توجيهاتهم قد أوصلتنا إلى رضاهم عنا

ونتوجه بالشكر إلى الأستاذ المؤطر "بشير زيبيدي" الذي ألهمني قوة الصبر والتحمل لإعداد هذا الموضوع ونخص بالذكر إلى خالتي العزيز على قلبي "عفاف" نشكرها على وقفها معي لإنجاز هذا العمل وكما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من أمدنا بيد القوة والصبر لإنجاز هذا المذكرة أساتذتي الأعزاء: "بشير بن عمر" و"إسماعيل قعيد" و"مختار هزلأوي" "شيخ طيب" و"شيخ حميد" و"شيخ شعيب" نتوحد بالتحية والشكر على جهودهم التي بذلوها لمساعدتنا لوصولي إلى هذا المقام وأتم علموني أن العلم كفاح والصبر نجاح، ونخصص بالذكر إلى أخواني الآتي لم تنجبهن أُمي زميلتي: رفيقات دربي

"هناء" و"غنية" نتواجد لهم بالتحية والشكر والإخلاص الكبير وحبهم الصادق للعلم توجيهات والنصائح القيمة ونشكر إلى جميع من أسعدني من قريب أو بعيد في إثراء هذا البحث،

وهدفنا الوحيد في هذا أن نفيد ونستفيد

إلى كل من علمني أن العلم كفاح والصبر نجاح

وكذا كل المتخرجين تخصص ماستر محاسبة 2021 موفقين بإذن الله

الافتتاح

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع
بالبياض والوجه المنير إلى أعز ما أملك في الدنيا.

-أمي- إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من علمي أن العلم جهاد

والصبر كفاح إلى -والدي- الذي أهداني كل ما يملك أطل الله في عمره.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخواني وأخواتي " ونخص بالذكر إلى أخواتي الآتي لم
تنجهن أمي زميلتي: "هناء" و"غنية" الذي تميز برمز بالوفاء والعطاء ،

أدام الله جمعتنا وأدامكم سندا لي يارب....

إلى عائلتي الصغيرة والكبيرة وأخص بالذكر بنات العائلة حبيباتي...

إلى كل رفيقات الدراسة.

وتوجه بالشكر إلى الأستاذ المؤطر "بشير زيدي" الذي ألهمني قوة الصبر والتحمل لإعداد هذا الموضوع
ونخص بالذكر إلى خالتي العزيز على قلبي "عفاف" نشكرها على وقفها معي لانجاز هذا العمل وكما نتقدم بجزيل
الشكر والامتنان إلى كل من أمدنا بيد القوة والصبر لانجاز هذا المذكرة أساتذتي الأجزاء : "بشير بن عمر"
و"إسماعيل قعيد" و"مختار هزلاري" و"شيخ حميد" و"شيخ طيب" و"شيخ شعيب" كل الطاقم الإداري
نتواجد بالتحية والشكر على جهودهم التي بذلوها لمساعدتنا لوصولي إلى هذا المقام وأنهم علموني أن العلم كفاح
والصبر نجاح ، والإخلاص الكبير وحبهم الصادق للعلم بالتوجيهات والنصائح القيمة فشكر لكم إلى جميع من
أسعدني من قريب أو بعيد في إثراء هذا البحث،

وهدفنا الوحيد في هذا أن نفيد ونستفيد

إلى كل من علموني أن العلم كفاح والصبر نجاح

إلى كافة الأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير "جامعة الوادي"

وكذا كل المتخرجين تخصص ماستر محاسبة 2021 موفقين بإذن الله

الملخص

يعبر تقييم الأداء المالي على إبراز مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المالية المتاحة بكفاءة وفعالية، أي قياس النتائج المحققة أو المنتظرة اعتماداً على معايير محددة مسبقاً وتقديم حكماً على إدارة الموارد البشرية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة.

وتهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور تقييم الأداء المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لتقييم الأداء المالي بالاعتماد على معلومات القوائم المالية.

أما في الجانب التطبيقي فقد قمنا بإسقاط الدراسة على شركة روائح الورود بالوادي وذلك من خلال حساب مختلف نسب تقييم الأداء المالي التي تضمنتها القوائم المالية المقدمة لنا، وتشخيص الوضعية المالية للشركة على مدى أربع سنوات والمقارنة بينها.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، تشخيص الوضعية المالية، المؤسسة الاقتصادية.

Summary:

The evaluation of financial performance reflects the extent to which the institution is able to achieve its set goals through the optimal use of its available financial resources efficiently and effectively, that means, measuring the achieved or expected results basing on pre-defined criteria and providing a judgment on the management of human and financial resources available to the institution and this is to serve Various parties involved in the organization.

We aim through this study to highlight the role of financial performance evaluation in diagnosing the financial position of an economic institution by studying the indicators of financial balance and financial ratios to evaluate financial performance based on financial statements information.

On the practical side, we dropped the study on the Rose Fragrances Company in El-Oued by calculating the various ratios of financial performance evaluation included in the financial statements presented to us, diagnosing the financial position of the company over four years and comparing them.

Keywords: financial performance, financial performance évaluation, Financial position diagnosis, economic institution.

قائمة المحتويات

الفهرس

قائمة المحتويات.....	
الفهرس.....	
قائمة الجداول.....	
قائمة الأشكال.....	
قائمة الاختصارات.....	
المقدمة العامة.....	أ-ج

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي والدراسات السابقة

تمهيد:.....	5
المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي.....	6
المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته.....	6
المطلب الثاني أهداف تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.....	10
المطلب الثالث: مراحل ومصادر تقييم الأداء المالي.....	13
المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات تقييم الأداء المالي.....	19
المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي.....	19
المطلب الثاني: باستخدام النسب المالية.....	22
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....	29
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.....	29
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:.....	32
المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:.....	33
خلاصة الفصل الأول:.....	34

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة روائح الورود - مصنع الوليد -

تمهيد:.....	36
المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة.....	37
المطلب الأول لمحة عامة عن مجمع ورود - مصنع الوليد -.....	37
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة:.....	47

48	المطلب الثالث: تحليل سلسلة القيمة لشركة روائح الورد:.....
49	المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية .
49	المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي.....
51	المطلب الثاني: نسبة السيولة والهيكلة المالية:.....
60	المطلب الثالث: نسبة الربحية:.....
62	المطلب الرابع: نسبة المردودية ونسبة النمو:.....
66	خلاصة الفصل:.....
67	الخاتمة العامة.....
72	قائمة المراجع.....
75	الملاحق.....

قائمة الجداول

- 15 جدول رقم 1: ميزانية السنة المالية المقفلة في: جانب الأصول
- 16 جدول رقم 2: ميزانية السنة المالية المقفلة في: جانب خصوم
- 17 جدول رقم 3: جدول حساب النتيجة في حساب النتائج
- 48 جدول رقم 4: سلسلة القيمة الشركة روائح الورود
- 49 جدول رقم 5: حساب مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة
- 51 جدول رقم 6: حساب نسبة التداول في المؤسسة
- 52 جدول رقم 7: حساب نسبة السيولة السريعة في المؤسسة
- 53 جدول رقم 8: حساب نسبة التمويل الدائم في المؤسسة
- 53 جدول رقم 9: حساب نسبة الاستقلالية المالية في المؤسسة
- 55 جدول رقم 10: حساب نسبة التمويل الخارجي في المؤسسة
- 56 جدول رقم 11: حساب نسبة الأصول الثابتة في المؤسسة
- 57 جدول رقم 12: حساب نسبة الأصول المتداولة في المؤسسة
- 58 جدول رقم 13: حساب نسبة الأموال الخاصة في المؤسسة
- 59 جدول رقم 14: حساب نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل في المؤسسة
- 59 جدول رقم 15: حساب نسبة الديون قصيرة الأجل في المؤسسة
- 60 جدول رقم 16: حساب نسبة ربحية الأصول في المؤسسة
- 61 جدول رقم 17: حساب نسبة ربحية الأموال الخاصة في المؤسسة
- 62 جدول رقم 18: حساب نسبة المردودية الاقتصادية الخاصة في المؤسسة
- 63 جدول رقم 19: حساب نسبة المردودية المالية الخاصة في المؤسسة
- 63 جدول رقم 20: حساب نسبة النمو الخاصة في المؤسسة (من 2016 إلى 2020)

قائمة الأشكال

- شكل رقم 1: تصوير إيضاحي لتقييم الأداء المالي 9
- شكل رقم 2: حركة التمويل FRNG > 0: 20
- شكل رقم 3: حركة التمويل FRNG=0 20
- شكل رقم 4: حركة التمويل FRNG < 0 21
- شكل رقم 5: العلامة التجارية لشركة روائح الورود 38
- شكل رقم 6: الهيكل التنظيمي لمؤسسة روائح الورود 47
- شكل رقم 7: تطور مؤشرات التوازن المالي في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020) 49
- شكل رقم 8: تطور نسبة التداول في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020) 51
- شكل رقم 9: تطور نسبة السيولة السريعة في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020) 52
- شكل رقم 10: تطور نسبة التمويل الدائم في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020) 53
- شكل رقم 11: تطور نسبة التمويل الخاص في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020) 54
- شكل رقم 12: تطور نسبة الاستقلالية المالية في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020) 54
- شكل رقم 13: تطور نسبة التمويل الخارجي في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020) 55
- شكل رقم 14: تطور نسبة الأصول الثابتة في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020) 56
- شكل رقم 15: تطور نسبة الأصول المتداولة في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020) 57
- شكل رقم 16: تطور نسبة الأموال الخاصة في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020) 58
- شكل رقم 17: تطور نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020) 59
- شكل رقم 18: تطور نسبة الديون قصيرة الأجل في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020) 60
- شكل رقم 19: تطور نسبة ربحية الأصول في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020) 61
- شكل رقم 20: تطور نسبة ربحية الأموال الخاصة في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020) 61
- شكل رقم 21: تطور نسبة المردودية الاقتصادية في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020) 62
- شكل رقم 22: تطور نسبة المردودية المالية في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020) 63
- شكل رقم 23: تطور نسبة النمو في الشركة خلال السنوات (من 2016 إلى 2020) 64

قائمة الاختصارات

الرمز	أسم الرمز
FRNG	رأس المال العامل الصافي
BFRG	احتياج رأس المال العامل
TNG	الخزينة الصافية الإجمالية
RE	نتيجة الاستغلال
RNET	النتيجة الصافية
Re	المردودية الاقتصادية
Rcp	مردودية الأموال الخاصة
cp	الأموال الخاصة
D	الاستدانة الصافية
I	تكلفة الاستدانة
IS	معدل الضريبة على أرباح الشركات
WOUROUD	مؤسسة لصناعة العطور
ISO	معايير الجودة
PLAN	خطط تحديد أهداف النظام
DO	تنفيذ ما تم التخطيط له
CHECK	فحص مراقبة وقياس العمليات
ACT	باشر إتخاذ إجراءات تحسين الأداء العملية
SMQ	نظام إدارة الجودة
ACHAT	عملية الشراء

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يعيش العالم اليوم تطورات اقتصادية وتكنولوجية معتبرة، راجع إلى تطور البنية الاقتصادية لدول العالم عن طريق النمو الذي شاهده مختلف المؤسسات، وباعتبار المؤسسة النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي فقد كانت محور دراسة لمختلف الأبحاث بما يتناسب مع أشكالها وأنماطها، وبما أن المؤسسات الجزائرية عرفت تغيرات كبيرة منذ الاستقلال نتيجة لسياسات مختلفة، هذا الأمر هو الذي عاق تقدم المؤسسات الاقتصادية.

وفي هذا الصدد وبما أن قيام أي مشروع يتطلب معرفة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية لذا أصبح مؤخرًا من الضروري استعمال أحدث التقنيات والوسائل لخدمة هذا الغرض ومن أهمها تقييم الأداء المالي الذي يعتبر جد هام من مواضيع الإدارة المالية، ظهرت أهميته في ميدان الائتمان والاستثمار، وانتقلت بعد ذلك إلى المبادئ المتنوعة للإدارة المالية، فعملية تقييم الأداء لا تقتصر على تحليل نما قائمة المركز المالي (الميزانية) التي تعكس لنا الوضعية المالية فحسب، ويهدف إلى ضرورة ممارسة المؤسسة لنشاط يتلاءم مع إمكانياتها، ويتطرق إلى تحليل الاستغلال باستعمال قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) الذي يوضح تكاليف وإيرادات المؤسسة، إضافة إلى النتيجة المحققة خلال الدورة الاستغلالية المتعلقة بالنشاط الحقيقي للمؤسسة.

من خلال هذا المنطلق تكون إشكالية الدراسة كالتالي:

- ما دور تقييم الأداء المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

وتفرع من هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهداف تقييم الأداء المالي؟ وما هي المؤشرات التي تحدد الوضعية المالية للمؤسسة؟

- هل يعتبر تقييم الأداء المالي وحده أداة كافية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟ أو هناك أدوات

أخرى؟

- فرضيات الدراسة: للإجابة على أسئلة الدراسة، سنقوم باختيار الفرضيات التالية:

- عملية تقييم الأداء المالي بواسطة النسب ومؤشرات التوازن المالي تظهر الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة

الاقتصادية.

- تهدف المؤشرات المالية إلى قياس كفاءة وفعالية الأداء في المؤسسة.

- يحتاج المحلل المالي كل القوائم المالية في عملية تقييم الأداء المالي.

- يمكن أن تكون المؤشرات والنسب المالية من أهم المعايير التي يعتمد عليها في الكشف عن نقاط القوة

لتعزيزها وكذا نقاط الضعف لتفاديها.

- مؤشرات التوازن المالي هي أهم المؤشرات المالية التي تكشف عن التوازنات المالية في المؤسسة.

- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف ومنها ما يلي:
- التعرف على أداة المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحركة فيه.
- محاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها، ومعرفة المعلومات الضرورية لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- إثبات أهمية ودور تقييم الأداء المالي في الكشف عن نقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- محاولة تحديد المعايير والمؤشرات والنسب المالية لتقييم الأداء المالي في إحدى المؤسسات الاقتصادية.
- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في:
- توعية المؤسسات الاقتصادية بأهمية تقييم الأداء المالي ومدى انعكاسه في تدعيم المركز المالي للمؤسسة.
- بيان أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها والتي تساهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- بيان كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع للوصول إلى نتائج تشخيص الوضعية الفعلية للمؤسسة، ومن ثم تحديد نقاط القوة لتشجيع، ونقاط الضعف لمعالجتها.
- مبررات اختيار الموضوع: لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة، ولكن كان نتيجة اعتبارات موضوعية وذاتية، حيث تتمثل الاعتبارات الموضوعية في:
- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية، خاصة الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية.
- الرغبة في معرفة القيمة المضافة التي يقدمها تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- محاولة إثراء المكتبة بموضوع تطبيقي أكثر منه نظري.
- أما عن مبررات الذاتية فهي كالتالي:
- الميل الشخصي لمواضيع ذات الصلة بمالية المؤسسة والتحليل المالي.
- يمثل الموضوع جزء من التخصص الذي نزاول دراستنا فيه وكذا الميول والرغبة في معرفة مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- كما نأمل في أن نضيف إلى هذا المجال معلومات جديدة تدعم البحث العلمي، وتشمل ما يلي:
- الحدود الزمنية: اقتصرنا لهذا الموضوع على الاعتماد على بيانات مالية ومعلومات مقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2017-2020.
- الحدود المكانية: تمت الدراسة التطبيقية على مؤسسة اقتصادية هي شركة روائح الورود لصناعة العطور بولاية الوادي-كونين، التابعة للقطاع الخاص.

الحدود الموضوعية: اقتصرنا على موضوع تقييم الأداء المالي على مجموعة معينة من النسب والمؤشرات المالية تتمثل في:

مؤشرات التوازن المالي/نسب السيولة/نسب الهيكل المالية/نسب المرد ودية/نسب النمو.

- **المنهج المستخدم:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي الموافق للدراسة النظرية، بينما تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة لأنه الأنسب لإسقاط ما تم دراسته في الجانب النظري على الواقع العلمي، ومن أجل ذلك تم الاستعانة بالمقابلة لجمع الوثائق والبيانات اللازمة للجانب التطبيقي لدراسة.

- **صعوبات الدراسة:** تتمثل الصعوبات في:

- أولى الصعوبات التي تواجه الباحث عند تطبيق الدراسة هي مهمة البحث عن المؤسسة المستقبلية.

- صعوبة الحصول على المعلومات المالية من المؤسسة نظراً لأنها تعتبر معلومات خاصة ومن الصعب التصريح بها بسهولة.

- مجال النسب المالية واسع لذا يجد الباحث نفسه في حيرة أثناء اختيار أفضل وأنسب المؤشرات والنسب المالية، وهل النتائج التي سيتم الحصول عليها واقعية، مقبولة أم لا.

- **هيكل الدراسة:** من أجل معالجة الموضوع تم تقسيم دراستنا إلى فصلين نظري وآخر تطبيقي تسبقهم في ذلك مقدمة وتليهم خاتمة.

الفصل الأول: يتناول عموميات حول تقييم الأداء المالي حيث خصص المبحث الأول منه للدراسة النظرية ماهية تقييم الأداء المالي؟ أما بالنسبة للمبحث الثاني تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية، أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى الدارسات السابقة.

الفصل الثاني: يحتوي على دراسة الحالة فقد تم بواسطته إسقاط الجانب النظري شركة روائح الورود لصناعة العطور (مصنع الوليد) وهذا من أجل معرفة مدى مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، كما قسم هذا الفصل إلى مبحث أول تناول تقديم عام حول المؤسسة والمباحث الباقية خصصت لعرض ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري لتقييم

الأداء المالي

والدراسات السابقة

تمهيد:

يثير موضوع تقييم الأداء المالي اهتمام المحللين الاقتصاديين من أجل تشخيص الوضعيات المالية للمؤسسات الاقتصادية وتحديد مدى قدرتها في تحقيق أهدافها الرئيسية وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يستدعي الاعتماد على مختلف مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية لعدة سنوات استنادا على القوائم المالية للمؤسسة.

وباعتبار تقييم الأداء المالي الخطوة الأساسية لمعالجة اختلالات الأداء المالي للمؤسسة وتحسين مركزها، وعليه فإن هذا الفصل يعالج الإطار النظري بتقييم الأداء المالي ضمن ثلاث مباحث.

المبحث الأول يتناول عموميات حول تقييم الأداء المالي من حيث التعريف والأهمية والأهداف والمراحل وأهم المصادر.

المبحث الثاني تناولنا فيه مؤشرات التوازن المالي وأهم النسب المالي التي تمكننا من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

أما المبحث الثالث خصص للدراسات السابقة مقارنة بالدراسة الحالية.

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

الأداء المالي هو أحد الأنواع الأساسية للأداء في المؤسسة والذي له أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، الذي يتم من خلال استخدام المؤشرات والنسب المالية بالإضافة إلى لوحة القيادة والتي تعتبر أداة فعالة في عملية تقييم الأداء الفعلي للمؤسسة ولأهمية الأداء المالي في المؤسسة سنحاول التطرق من خلال هذا المحور إلى الأداء المالي في المؤسسة من خلال بعض التعريف وكذلك تحديد أهميته وأهدافه في المؤسسة وكذلك العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

لكي تتمكن من تعريف تقييم الأداء المالي لبد أن نقدم تعريف الأداء المالي وسوف يتم التركيز على أهمها: يعرف محمد محمود الخطيب الأداء المالي على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة.¹ كما يعرف على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وكذلك باقي القوائم المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي.

القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المرد ودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.²

ويعرف أيضاً بأنه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة.³

1 محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات دار الحامد للنشر والتوزيع، ط01، الأردن، 2010، ص45.
2 دادن عبد الغني قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007، ص36.
3 محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 05-06/05/2013 جامعة الوادي، ص07.

وهناك من يعرف الأداء المالي على أنه استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية وهذا ما يتوقف على السياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة والتي تظهر جلياً من خلال:¹

- تركيبة ميزانيتها المالية من أصول وخصوم ومدى قدرتها على تمويل استثماراتها، إذ أن عدم قدرتها على تمويل هذه الأخيرة سيؤثر دون شك على أدائها المالي؛

- درجة اعتمادها على الديون قصيرة الأجل ومعدل دوران دورة الاستغلال، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه مورديها بنسبة كبيرة على الديون قصيرة الأجل في ظل معدل دوران بطيء لدورة الاستغلال سيؤدي في النهاية إلى خلق مشاكل ينتج عنها انخفاض مستوى الأداء المالي؛

- حجم السيولة المتوفرة لديها، فإذا كانت تعاني عجزاً فهذا يؤدي إلى زيادة ديونها مما ينتج عنه انخفاض في الأداء، أما في حالة توفرها على فائض مع قدرتها على استغلاله أحسن استغلال من خلال توظيفه لتحقيق فرص ربح إضافية تسمح برفع مستوى الأداء المالي.

كما يعني الأداء المالي تسليط الضوء وفحص المحاور التالية من خلال عملية التحاكي:²

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛

- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛

- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح؛

- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

من خلال ما تم عرضه من تعاريف يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه يعبر على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المالية المتاحة بكفاءة وفعالية.

وللوقوف على مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد المالية يجب تقديم الأداء المالي، ولهذا فإننا سنحاول تعريف تقييم الأداء المالي كما يلي:

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً وتقديم حكماً على إدارة الموارد البشرية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة.³

1 فلو رفيق، دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011، ص 13.

2 دادن عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص 36.

3 محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، مرجع سبق ذكره، ص 07.

كما يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إل عناية واهتمام أكبر.¹

ويمكن أن نوضح أهم الجوانب التي يتعرض لها تقييم الأداء المالي كما يلي:²

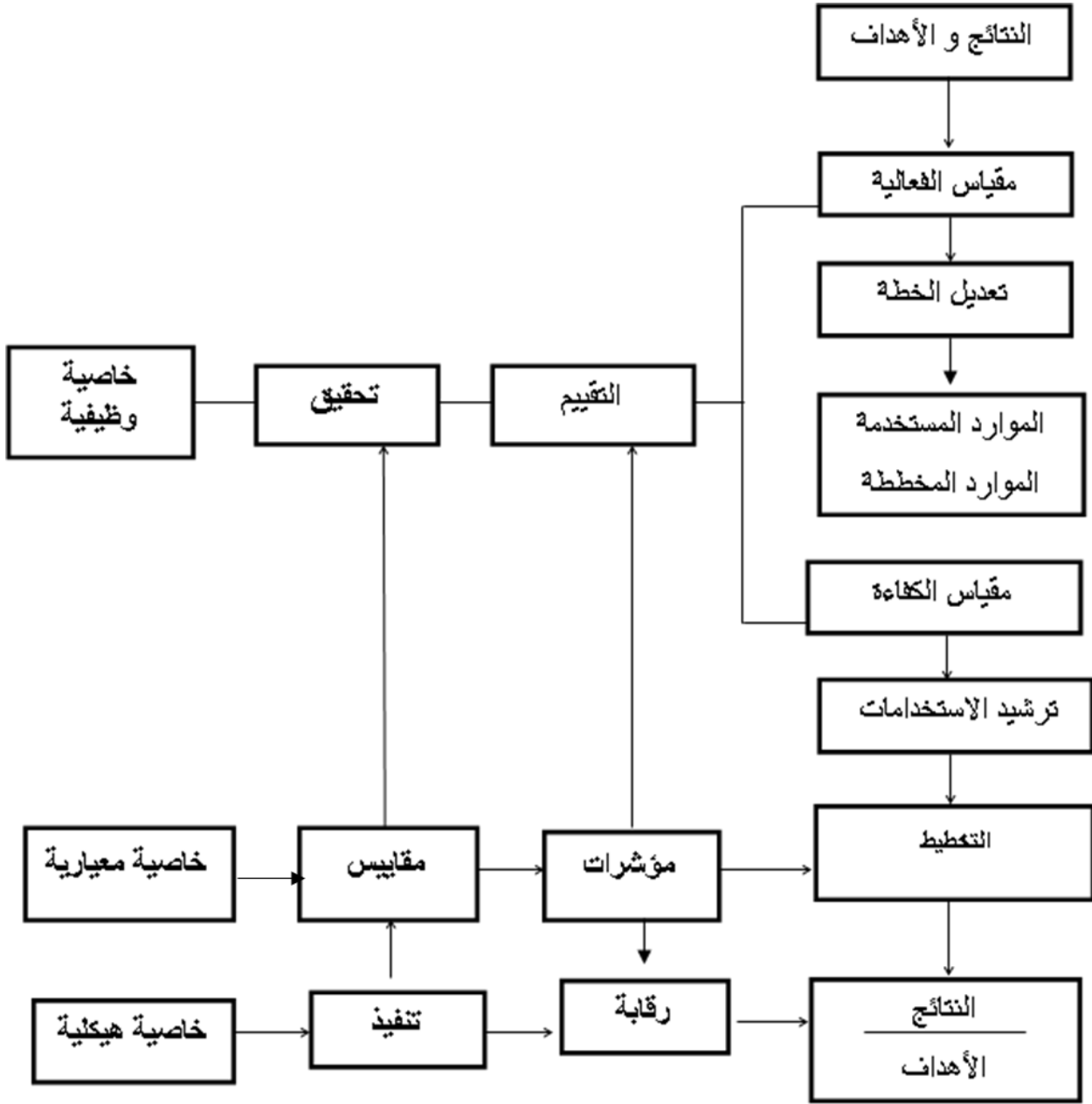
- مدى تحقيق الربحية في ظل الإمكانيات المادية والمالية المتاحة؛
 - تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول وذلك يتضمن إقرار حجم ونوع الاستثمار المناسب، وتحديد الحجم المناسب من رأس المال والديون سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل؛
 - مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها أي قدرتها المالية، هذا المؤشر ضروري لأي مؤسسة لاكتساب السمعة الجيدة مع الزبائن وبالتالي تحقيق النمو والاستمرارية؛
 - مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة؛
 - أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
- مما سبق ذكره من تعاريف يمكننا أن نعرف تقييم الأداء المالي على أنه عملية تقوم بقياس الأداء المالي الفعلي أو المنجز وذلك من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وذلك على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

1 بنية حيزية، أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011، ص70.

2 فلو رفيق، دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011، ص13.

ولتوضيح عملية تقييم الأداء المالي يمكن عرض الشكل الآتي:

شكل رقم 1: تصوير إيضاحي لتقييم الأداء المالي



المصدر: السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر،

الرياض، 2000، ص39.

من خلال الشكل السابق يتضح أن تقييم الأداء المالي هي عملية رقابية يتم من خلالها قياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية ومقارنة ما تم تحقيقه مع مكان مخطط له من أهداف هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن خلال عملية تقييم الأداء المالي يمكن الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة.¹

المطلب الثاني أهداف تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

الفرع الأول: أهداف تقييم الأداء المالي

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة، أو مكتب دراسات خاص ولكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموماً في ما يلي:

- الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة، مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها.
 - اتخاذ القرارات حول الاستثمار، أو التمويل أو التوزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
 - الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة، تحقق أكبر عائد بتكاليف أقل.
 - تبيان أهم نقاط القوة والضعف للمؤسسة، والتي تساعد المقيم على تقييم المؤسسة.
- بالإضافة إلى:

- ترشيد الانحرافات ومعرفة أسبابها لكي تتخذ المؤسسة، تصحيحية منعا لتكرار.
- ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المؤسسة لمواردها، ومدى تحقيق الأهداف المرسومة، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.²

- التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المؤسسة، وهذا لضمان الربحية والنمو وتفادي

الإسراف المالي.

1 محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

2 سارة باحو، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منظور جدول تدفقات الخزينة، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010 ص 17.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي:

هناك عوامل داخلية إدارية وفنية مؤثرة على تقييم الأداء المالي والتي سنلخصها فيما يلي:¹

- الهيكل التنظيمي؛
- المناخ التنظيمي.
- التكنولوجيا؛
- الحجم.

أ - الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات والتمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والاستثمار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة².

ب - المناخ التنظيمي: هو شفافية التنظيم واتخاذ القرار بأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة ومهامها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، ويجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية وعلى الإدارة أن تشجع الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة.³

ج - تكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندمج تحت التكنولوجيا عدد من أنواع مثل تكنولوجيا

1 مسعودة درواسي، ضيف الله محمد الهادي، مداخلة بعنوان: دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة يومي 22-23 نوفمبر 2011، ص 01.

2 زيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة البلدة، غير منشورة، أكتوبر 2011 ص 72.

3 محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الإنتاج حسب الطلب، والتي تكون وفقا للموصفات التي يطلبها المستهلك. وتكنولوجيا الإنتاج المستمر والتي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لبد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطر بإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.¹

د - الحجم: يقصد بالحجم هو تصنيف إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها:

إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء للمؤسسات، فقد يشكل الحجم عائقا على أداء المؤسسة حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وبشكل إيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.⁽²⁾

المطلب الثالث: مراحل ومصادر تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: مراحل تقييم الأداء المالي:

تتمثل مراحل عملية تقييم الأداء فيما يلي:

أولاً: جمع المعلومات الضرورية:

تعتبر المعلومات شي ضروري وموردا أساسيا في عملية التقييم حيث لا يمكن إتخاذ القرار دون توفر المعلومات الكافية وبالجودة العالية وفي الوقت المناسب، ويمكن الحصول على المعلومات من ثلاث مصادر وهي:

1- الملاحظة الشخصية: تتمثل في نزول الملاحظين إلى ميدان العمل والملاحظة شخصيا ما يجري فيه، حيث يشعر هنا المسؤولون بالرضا على قيامهم بالملاحظة، فهذه الطريقة تعتبر من أقدم الوسائل للحصول على المعلومة، مع كل هذا توجد فيها عدة عيوب كعدم قدرا على تقديم معلومات كمية ودقيقة فضلا عن الوقت الكثير الذي تحتاجه الطريقة.

2- التقارير الشفوية: تتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تكون بين الرئيس ومرؤوسيه حيث تم من خلاله التعرف على أهم الإنجازات والمشاكل التي تعترض مختلف الأعمال وعموما هذا المصدر من المعلومات أحسن من الملاحظة الشخصية من حيث كم المعلومات وصحتها.

3- التقارير الكتابية: تقدم التقارير الكتابية معلومات ومعطيات كاملة في شكل إحصاءات مفصلة، ولها عدة أنواع فبعضها صافية والبعض الأخر إحصائية ومن مصادر المعلومات الكتابية نجد: الميزانية، جدول حسابات النتائج... إلخ.

ثانيا: قياس الأداء الفعلي:

هي المرحلة الثانية من عملية التقييم، حيث تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها وذلك من خلال اختيارها مؤشرات ومعايير وعليه فإن قياس الأداء يهدف إلى التشخيص ويمكن أن يتبنى من خلاله الانحرافات إن وجدت.

الفرع الثاني: مصادر تقييم الأداء المالي

تعد مرحلة جمع المعلومات المرحلة الأولى في عملية التقييم، فجمع المعلومات فهي نقطة الانطلاق، حيث يشترط أن تكون هذه المعلومات ذات جودة وفي وقت المناسب يختلف تقسيم هذه المعلومات من باحث لأخر فهناك من يقسمها إلى مصادر داخلية وخارجية والبعض الأخر يقسمها إلى معلومات عامة ومعلومات خاصة ومعلومات خاصة بالمؤسسة

التقسيم الذي سنقوم بانتهاجه هو مصادر خارجية تضم المعلومات العامة والمعلومات القطاعية ومصادر خارجية تضم المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة.

أولاً: المصادر الخارجية

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى المهنية، معلومات:

1- المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، بحيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

2- المعلومات القطاعية: هذا النوع من المعلومات يتم الحصول عليه من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت... الخ، لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائباً في معظم الدول النامية كالجائز، وبالتالي عملية القيام بدراسة اقتصادية أو مالية تعد عملية صعبة جداً.

ثانياً: المصادر الداخلية

وتتمثل في: ¹

1- الميزانية: هي تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة. وهي جدول يوضح في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة، بحيث يتم الحفاظ على تساوى الطرفين، الجدول الموالي يوضح الشكل العام للميزانية المالية.²

1 عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - قياس وتقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002 ص39.

2 تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي العقيد أكلي محمد أو الحاج، البويرة، 2011-2012 ص22-24.

جدول رقم 1: ميزانية السنة المالية المقفلة في: جانب الأصول

الأصل	ملاحظة	Nإجمالي	Nامتلاك الرصيد	Nصافي	1_N صافي
أصول غير جارية: فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجرى إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقه بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير جارية					
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزيائن المدينون الآخرون المصدر: ومشابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 28.

جدول رقم 2: ميزانية السنة المالية المقفلة في: جانب خصوم

N_1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأتم إصداره رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان بت علاوات واحتياطات _ احتياطات مدجة 1 فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة 1 نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة المجموع 1) رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد حصة الشركة المدجة 1 حصة ذوي الأقلية 1
			المجموع
			قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصودة لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم غير جارية
			المجموع العام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 29.

02_ جدول حساب النتيجة: عرفه النظام المحاسبي المالي على أنه بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة

من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة

الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة).

والجدول التالي يمثل جدول حساب النتيجة.

جدول رقم 3: جدول حساب النتيجة في حساب النتائج.

N_1	N	ملاحظة	العناصر
			رقم الأعمال
			تغير مخزون المنتجات التامة والقيود التنفيذ
			الإنتاج المثبت
			إعانات الاستغلال
			1_ إنتاج الفترة
			مشتريات مستهلكة
			خدمات خارجية واستهلاك أخرى
			2_ استهلاك الفترة
			3_ القيمة المضافة للاستغلال
			أعباء المستخدمين
			ضرائب ورسوم، والمدفوعات المشابهة
			4_ الفائض الإجمالي للاستغلال
			المنتجات العملياتية الأخرى
			الأعباء العملياتية الأخرى
			مخصصات الإهلاكات والمؤونات
			مخصصات عن خسائر القيمة والمؤونات
			5_ النتيجة التشغيلية
			نواتج مالية
			أعباء مالية
			6_ النتيجة المالية
			7_ النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية
			مجموع نواتج النشاطات العادية
			مجموع أعباء النشاطات العادية
			8- النتيجة الصافية للنشاطات العادية
			العناصر غير العادية (نواتج) (للتوضيح)
			العناصر غير العادية (أعباء) (للتوضيح)
			9_ النتيجة الصافية للأنشطة غير العادية
			10_ النتيجة الصافية للفترة
			الحصة من النتائج الصافية للشركات موضع المعادلة
			11_ النتيجة الصافية للمجموعة المدمجة
			منها حصة ذوي الأقلية
			حصة المجمع

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة.

3_ جدول تدفقات الخزينة: يعتبر جدول تدفقات الخزينة لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية بحيث تتخذ على ضوءها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه.

4_ الملاحق: وهي وثائق تحتوي على تفاصيل ضرورية ومعلومات مكملة لتلك الموجودة في الميزانية وجدول حساب النتيجة حيث يشترط في الملاحق أن تقدم توضيحات عن العناصر الضرورية ذلك احتراماً لمبدأ الصورة الوفية.

المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات تقييم الأداء المالي

إن مؤشرات التوازن المالي تعتبر من أهم الأدوات التي يستعين بها المشخص المالي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي وفي نفس الوقت التوقيت بين استحقاق الخصوم وسيولة أصول أي أن الخصوم التي تستحق بعد فترة طويلة لا بد أن تقابلها الأصول التي تستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها التي تستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها الأصول التي تحول إلى سيولة في مدة قصيرة أيضا وسوف توضح هذه المؤشرات في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي

"يعرف التوازن المالي على أنه وجوب إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات، وذلك لتفادي الاضطرابات التي تحدث في عناصر الميزانية الأقل من سنة، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يكون رأس المال العامل الصافي موجب"¹

يمكن تعريف التوازنات المالية بأنها: "التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، واستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها، وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها.

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة وتكمن أهمية بلوغ التوازن المالي في النقاط التالية:¹

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
 - ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.
 - الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
 - تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة
- وهناك ثلاث توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي، وتمثل أساسا من رأس المال العامل، احتياج رأس المال، والخزينة.

1 اليأس بن ساسي، يوسف قرشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011، ص88.

الفرع الأول: رأس المال العامل FR:

تتمثل في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، يساوي الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة:

$$FRNG = Rd - Es$$

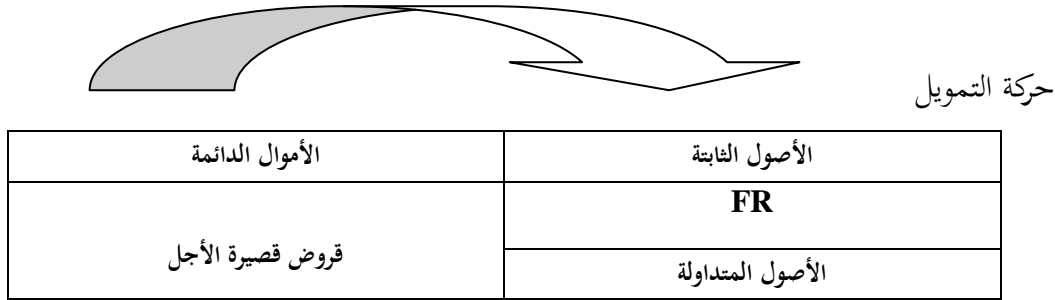
ويعتبر رأس المال العامل الوظيفي مؤشرا هاما للتوازن المالي طويل المدى وذلك حسب حالاته التي نذكرها

كالآتي:

أولاً: رأس مال عامل صافي إجمالي موجب $FRNG > 0$: ويشير ذلك إلى إن المؤسسة متوازنة مالية

على المدى الطويل حيث تمكنت هذه المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

شكل رقم 2: حركة التمويل $FRNG > 0$:

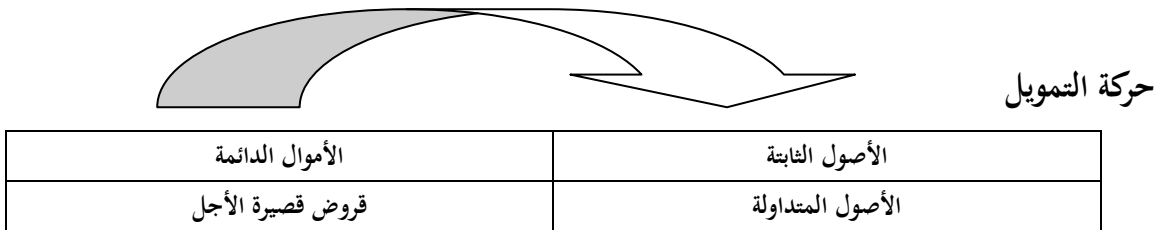


المصدر: من إعداد الطالبات

ثانياً: رأس مال عامل صافي إجمالي معدوم $FRNG = 0$: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة توازن

الأمثل لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض عجزه.

شكل رقم 3: حركة التمويل $FRNG = 0$:



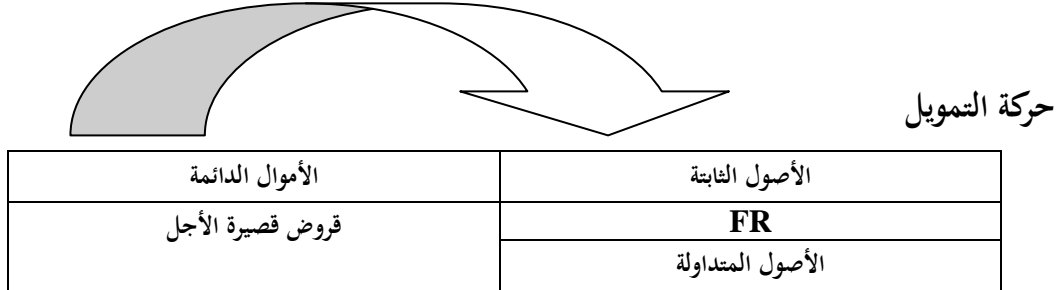
المصدر: من إعداد الطالبات

ثالثاً: رأس مال عامل صافي إجمالي سالب $FRNG < 0$: يشير المؤشر إلى إن المؤسسة عجزت عن

تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجزا في تمويل

هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة¹.

شكل رقم 4: حركة التمويل $FRNG < 0$



المصدر: من إعداد الطالبات

الفرع الثاني: رأس المال العامل BFR :

تدرس احتياج رأس المال العامل في الأجل قصيرة وتصبح الديون قصيرة وتصبح الديون قصيرة ما لم يصل موعد تسديدها وتسمى موارد الدورة، بينما الأصول التي تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياج دورة الاستغلال وتحسب بالعلاقة التالية:

<p>احتياج رأس المال العامل = BFR احتياجات الدورة - موارد الدورة أو: احتياج رأس المال العامل = (أصول متداولة - قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - المسلفات مصرفية)</p>
--

ومن أهم التغيرات احتياجات رأس المال العامل كالتالي:

أولاً: احتياج رأس المال العامل موجب: هذا دال على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة، وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل، مما يتوجب وجود رأس المال العامل موجب لتغطية العجز.

ثانياً: احتياج رأس المال العامل سالب: هذا يعني إن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى وتقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

ثالثاً: احتياج رأس المال العامل معدوم: عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق

توازن المؤسسة الاستغلال الأمثل للموارد²

الفرع الثالث: الخزينة الصافية الإجمالية (TNG) :

1 إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص. 103

2 إلياس بن ساسي يوسف قريشي نفس المرجع السابق، ص. 103

3 إلياس بن ساسي يوسف قريشي، نفس المرجع السابق، ص. 105.

هي عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال والتي يتم حسابها من خلال الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي:

$$TNG = FRNG - BFRG$$

ويمكن تمييز بين ثلاث حالات للخزينة:

- **الخزينة موجبة:** يدل هذا على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة.

- **الخزينة الثانية:** نجد إن الاحتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي المؤسسة تفتقر إلى الأموال لتمويلها عمليات الاستغلال فتلجأ إلى الاقتراض القصير الأجل.

- **الخزينة صفرية:** إذا كانت الخزينة صفرية هذا يعني إن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل، وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير في الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.¹

المطلب الثاني: باستخدام النسب المالية

نظرا لكثرة وتنوع النسب المالية المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، حاولنا في دراستنا هذه التركيز على النسب التي نراها أكثر أهمية وفعالية، وكذا النسب التي تهم المؤسسة محل الدراسة، حيث يتناول هذا المطلب نسب السيولة ونسب الهيكل المالية. قبل التطرق لهذه الأنواع من النسب وجب الإشارة إلى تعريف شامل للنسب المالية.

النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية.

1 سميحة محمود، الخطيب الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والكبيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة، دراسة حالة المؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير بورقة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة وركلة، الجزائر، ص78.

الفرع الأول: نسب السيولة.

تشير إلى قدرة المنظمة على تلبية التزاماتها على المدى القصير وعادة ما يكون ذلك لمدة سنة واحدة وتعتمد نسب السيولة عموماً على العلاقة الموجودة بين الموجودات المتداولة (أصول) والمطلوبات المتداولة (خصوم)¹، وهي النسب التي تقيس مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها بالاستخدام أصولها السائلة أو شبه السائلة (أصول متداولة) دون تحقيق خسائر، أي السهولة والسرعة في التحويل إلى النقد جاهز، وهناك نوعين من نسب السيولة الشائعة الاستخدام².

أولاً: نسبة التداول: وهي عبارة عن علاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ويعبر عنها بالشكل

التالي:

$$\text{نسبة التداول} = \text{مجموع الأصول المتداولة} / \text{مجموعة الخصوم المتداولة}$$

كلما زادت هذه النسبة عن الواحد دل ذلك على وجود هامش أمان للمؤسسة³.

ثانياً: نسبة السيولة السريعة: يتم حساب هذه النسبة بقسمة مجموع الأصول (متداولة) مطروحا منه قيمة

المخزون السلعي على قيمة الخصوم المتداولة وذلك كما يلي⁴:

$$\text{نسبة السيولة سريعة} = \text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي} / \text{الخصوم المتداولة}$$

الفرع الثاني: نسبة الربحية:

تعتبر هذه المجموعة من النسب المحصلة النهائية من الأداء بينما هذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على تحقيق

الربح من خلال الأنشطة التي تقوم بها، وتنقسم هذه النسب إلى ما يلي:

أولاً: نسبة ربحية الأصول: تمثل هذه النسبة ما تعطيه وحدة نقدية واحدة من الأصول الثابتة والأصول

المتداولة من نتيجة إجمالية وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = \text{النتيجة الإجمالية} / \text{مجموع الأصول} \times 100$$

ثانياً: نسبة ربحية الأموال الخاصة: وهي من أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم

حقوق المساهمين.

1 محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص51، ص62

2 حفصي رشيد "تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية المسعرة في بورصة الجزائر، دراسة إحصائية خلال 1999-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة وركلة، الجزائر، 2010، ص40، ص41

3 وائل محمد صبحي إدريس، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، ط1، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009، ص79.

4 محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية للمؤسسة، الجزائر، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص79

الفرع الثالث: النسب الهيكلية:

نسبة ربحية الأموال الخاصة: الصافية /الأموال الخاصة $\times 100$

هي العلاقة الموجودة بين الأصول والخصوم وبمجموع الميزانية وهناك نوعان من النسب الهيكلية (التحليل العمودي والتحليل الأفقي)

أولاً: التحليل العمودي: وهذا النوع من التحليل ينقسم إلى قسمين:

1- نسبة هيكلية الأصول: بدورها تنقسم كذلك إلى قسمين:

1-1- نسبة الأصول الثابتة: وتعتبر عن الأصول الثابتة بالنسبة لإجمالي الأصول

نسبة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة /إجمالي الأصول

نسبة الأصول المتداولة: وتعتبر كذلك عن قدرة المشرع على تشغيل الأموال-1-2

نسبة الأصول المتداولة =الأصول المتداولة /إجمالي الأصول

2- نسبة هيكلية الخصوم: حيث تبين هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة

نسبة الأموال الخاصة = رأس المال الخاص /إجمالي الخصوم

نسبة الديون طويلة ومتوسطة الأجل =ديون طويلة الأجل +ديون متوسطة الأجل /إجمالي الخصوم

نسبة الديون قصيرة الأجل =ديون قصيرة الأجل /إجمالي الخصوم

ثانياً: التحليل الأفقي: كذلك هنا التحليل ينقسم إلى مجموعة من النسب وهي:

1- نسبة التمويل الدائم: وتعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في المؤسسة

وتحسب عن طريق العلاقة التالية¹:

نسبة التمويل الدائم +الأموال الدائمة /الأصول الثابتة

حتى تكون هذه النسبة مؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة وهو ما يجعل رأس المال معدوماً.

2- نسبة التمويل الذاتي: توضح مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة وتحسب كالتالي:

نسبة التمويل الذاتي =رأس المال الخاص /الأصول الثابتة

كلما كانت النسبة أكبر من الواحد كلما. زادت استقلالية المؤسسة في التمويل الذاتي لاستثماراتها،

3- نسبة قابلة للتسديد: تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد هذه المؤسسة على الأموال الخارجية في

عملية التمويل، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة قابلة للتسديد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في المؤسسة أكثر وزاد يقينهم بقدرة المؤسسة على سداد ديونها

4نسبة الاستقلالية المالية: لها علاقة بمدىونية المؤسسة¹

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

الفرع الرابع: نسب المردودية ونسب النمو.

يعتبر كل من النمو والمردودية مؤشرين هامين في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث يعالج هذا

المطلب نسب المردودية والنمو.

أولاً: نسب المردودية

تكمن غاية أي مؤسسة في تحقيق الأرباح، لكن في وضعية تمتاز بتضخم مرتفع، حيث تصبح هذه الأرباح

جد هامة لغرض تعويض التآكل النقدي.

تحسب المردودية من خلال العلاقة بين النتائج والوسائل المسخرة خلال فترة معينة، حيث يعتبر تقدير المر

دودية كمؤشر هام لقياس فعالية المؤسسة في إطار نشاطها.

هناك مؤشران أكثر استعمالاً في حساب المردودية:

- مؤشر المردودية الاقتصادية.

- مؤشر المردودية المالية.

1- المردودية الاقتصادية

هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققتها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، قد يعبر عن

النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أ بنتيجة الاستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة

فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة²، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول الإجمالية}}$$

1 عباز مريم، تقيي، إسماعيل المالي باستخدام مؤشرات الرفع المالي المؤسسة اقتصادية، دراسة مؤسسة ليند غاز الجزائر، وحدة وركلة، مذكرة لنيل شهادة

ماستر، غير منشورة، جامعة وركلة، الجزائر، ص20، 21، 22.

2- المردودية المالية

يحسب مؤشر المردودية المالية من خلال العلاقة بين النتيجة المالية الصافية (بعد طرح المالية والضرائب على أرباح الشركات) والأموال الخاصة

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

3- الرافعة المالية.

3-1- مفهوم الرافعة المالية:

"ترتبط بهيكل التمويل وتعني شراء الأصول من الأموال المقترضة أو من إصدار أسهم ممتازة وهو ما يعني محاولة الوحدة استثمار رأس المال المقترض بما يحقق عائد أكبر من تكلفة الاقتراض"

3-2- مبدأ أثر الرافعة المالية:

"يقوم مبدأ أثر الرافعة المالية على مبدأ بسيط، فهي نتاج المرونة المكافئة المخصصة لرأس المال الخارجي عن المؤسسة (أي الديون)، فإذا كانت مردودية الأصول تتجاوز التكاليف المدفوعة للمقترضين، يكون هذا الفائض في فائدة المساهمين، حيث يكون الحديث هنا عن أثر رافعة مالي إيجابي، أما في الحالة العكسية، أي إذا كانت المردودية غير كافية من أجل تغطية التكاليف تنخفض مردودية المساهمين، ويصبح هنا أثر الرافعة المالي سلبي".¹

3-3- الصياغة الرياضية لأثر الرافعة المالية:

تم الصياغة الرياضية لأثر الرافعة المالية كالتالي:

في البداية يجب الإشارة إلى أثر الضريبة على التحليل الذي قمنا باستعراضه لأثر الرافعة المالية، فالضريبة على الربح (في حدود الربح الذي تحققه المؤسسة) فكل نتيجة من حسابات جدول النتائج مرتبطة بضريبة أو دين ضريبي نظري، والضريبة النهائية هي محصلة مجموع الضرائب أو ديون الضرائب (إذا كان هذا المجموع واجبا)، وعليه يمكننا حساب نتيجة اقتصادية صافية من الضرائب على الأرباح بضرب نتيجة الاستغلال في معدل الضريبة.

هذه الخطوة تمكننا من التجانس في حسابنا لأثر الرافعة المالية، لذلك سوف نعتبر خلال كل تحليلنا أن إي نتيجة هي بعد الضريبة (نتيجة الاستغلال، النتيجة المالية والنتيجة الصافية) مع الإشارة إلى التحليل سيظل ثابتا إذا افترضنا أن كل النتائج هي قبل الضريبة على الربح يمكن تحديد علاقة أثر الرافعة المالية، انطلاقا من المعطيات التالية:²

1 منير شاكر محمد، إسماعيل عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، الطبعة الثانية، ص255.

2 إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص284.

RE: نتيجة الاستغلال

Rnet: النتيجة الصافية

Re: المردودية الاقتصادية

Rcp: مردودية الأموال الخاصة

Cp: الأموال الخاصة

D: الاستدانة الصافية

I: تكلفة الاستدانة

Is: معدل الضريبة على أرباح الشركات

لدينا مايلي: نحدد النتيجة الصافية بدلالة نتيجة الاستغلال:

$$Rnet = (RE - I \cdot D)$$

وبقسمة طرفي المعادلة السابقة على الأموال الخاصة cp نجد:

وبالتالي يمكن صياغة أثر الرافعة المالية رياضيا كالتالي:

$$RCP = [Re + (Re - i)D/cp](1 - IS)$$

حيث:

(Re-i): الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة

D/cp: الرافعة المالية وتقيس تركيبة الهيكل المالي:

$$[(Re - i)D/cp]$$

ثانيا: نسب النمو.

تعكس هذه النسب التطور الحاصل لعناصر القوائم المالية من سنة الأخرى، فهي مجموعة المؤشرات التي

تقيس مدى نمو المؤسسة في إطار نمو الاقتصاد الوطني.

ولحساب معدل النمو الأعمال: ما يمكن (x) يؤخذ التغير في القيمة x بين فترتين زمنيتين مثلا قيمتين وتقسّم على القيمة الأولى لx وبافتراض أن القيمتين 1 و0x فإن معدل النمو (gx) يساوي:

$$\frac{x_1 - x_0}{x_0} \times 100$$

يتم حساب نسب النمو كالتالي:³

1- نسبة تطور رقم الأعمال:

تمثل هذه النسبة تطور رقم الأعمال خلال سنة معينة بالقياس مع سنة سابقة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تطور رقم الأعمال} = \frac{\text{رقم الأعمال للسنة الحالية} - \text{رقم الأعمال للسنة السابقة}}{\text{رقم الأعمال للسنة السابقة}}$$

2- نسبة تطور الإنتاج:

تمثل هذه النسبة تطور الإنتاج وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تطور الإنتاج} = \frac{\text{إنتاج السنة الحالية} - \text{إنتاج السنة السابقة}}{\text{إنتاج السنة السابقة}}^1$$

3- نسبة تطور القيمة المضافة:

تمثل نسبة تطور نشاط المؤسسة المرتبط بالوسائل الخاصة بها المستخدمة سواء البشرية منها أو المادية وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تطور القيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة المضافة للسنة الحالية} - \text{القيمة المضافة للسنة السابقة}}{\text{القيمة المضافة للسنة السابقة}}$$

4- نسبة تطور النتيجة الصافية:

تمثل نسبة تطور النتيجة الصافية التي تحققها المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تطور النتيجة الصافية} = \frac{\text{النتيجة الصافية للسنة الحالية} - \text{النتيجة الصافية للسنة السابقة}}{\text{النتيجة الصافية للسنة السابقة}}$$

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1- اليمين سعادة، سنة 2008-2009، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، سطيف، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، قد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تحقيق المؤسسة للتوازن المالي خلال فترة دراستها، وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الدائمة.
- المؤسسة تحتفظ بقدر كافي من السيولة وهي تعتبر أموال مجمدة يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى.

2- عادل عيشي 2002، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة ماجستير فهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادي والعوامل المتحركة فيه، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ولقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: المؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بأموالها الدائمة، فهي تحقق هامش أمان، والمؤسسة قادرة على تنمية ذمتها المالية.

3- ازمو رقية، كريم نسرین 2018/2017، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، جامعة البويرة، تهدف هذه المذكرة إلى دراسة دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وذلك بتطبيق عدة أدوات التشخيص المالي على القوائم المالية وتقييمها، باستخدام مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، لمعرفة أهمية هذه الدراسة قاموا بتطبيق هذه الأدوات من أجل تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن المؤسسة في وضعية حسنة من خلال مختلف النسب التي تم حسابها ثم تحليلها وذلك لمعرفة المركز المالي الحقيقي لها واتخاذ القرارات المناسبة لها وأن المؤسسة حققت نتيجة موجبة دليل على أنها حققت أرباح متتالية، وكذلك عدم وجود خلل بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

4- أ. فلاحى ليديا استخدام التحليل العاملي في تقييم الوضعية المالية للشركات الاقتصادية، دراسة حالة شركة الاسمنت بعين كبيرة خلال الفترة الممتدة 1989-2016 مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد، 10 العدد 3 والصفحة 443-457، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية لشركة الاسمنت لعين الكبيرة (سطيف) خلال الفترة الممتدة 1989-2016 باستخدام التحليل الاستكشافي لاستخراج العوامل التي تفسر جانب من جوانب الوضعية المالية، ثم التحليل التوكيدي لتأكيد نتائج التحليل الاستكشافي وذلك من خلال مجموعة من الاختبارات. تم التوصل إلى أن استخدام التحليل المالي يساعد المحلل المالي في حصر المؤشرات المالية التي لها قوة تأثيرية وتفسيرية للوضع المالي الحالي والسابق للشركة كما يعتبر قاعدة أساس تبنى عليها التنبؤات. كما تم التوصل إلى أن الوضع المالي لشركة الاسمنت يتم تقييمه من خلال ثلاث عوامل والمتمثلة في: عامل السيولة، الكفاءة والربحية.

5- دراسة قدوري، (2015:) هدف الدراسة إلى إبراز دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومعرفة أدائها أم جيد لا، وطبقت الدراسة على مؤسسة التسوية وأشغال الطرق الجزائرية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك بتحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي، أظهرت نتائج الدراسة ضرورة تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة وفي الأخير تمكنا من تقييم أداء المالي للمؤسسة التسوية وأشغال الطرق بالجزائر باستخدام أدوات التحليل المالي وتبين لنا أن أدائها ضعيف في الفترة (2012- 2013) وتحسن في عام (2014).

6- سمروود زبيدة، سحنون جمال الدين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية ANESRIF للفترة 2017-2018، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال المجلد 06 لعدد 03 جانفي 2020، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن، على اعتبار أن التحليل المالي هو عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء، وبعد التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بمختلف زواياه من خلال ماهية التحليل الدالي القوائم الدالية، تقييم الأداء ومؤشراته، ومن أجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة ثم دراسة حالة الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية "روبية ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن التحليل المالي يقوم على

فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة ويساعد على تحسّن أداء المؤسسة.

7- جليلد عبد الله الياس، دور التشخيص المالي في تحليل الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة إنتاج أدوات ميكانيكية ولواحقها واد رهيو غليزان، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، جامعة مستغانم، هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة والتعرف على دور التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص الوضعية المالية وإظهار أدوات التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بها عرض نتائج الأعمال والمساهمة في التشخيص المالي للمؤسسة ومن خلال الدراسة توصلوا إلى أن التشخيص المالي وسيلة للتحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض إليها في المستقبل والتحليل المالي يعتبر أداة للتحكم في تسيير المؤسسة والتحليل المالي يعتبر خطوة تمهيدية وضرورية للتخطيط المالي.

8- هاجر عباسي، "تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات، وتمحورت إشكالية هذه المذكرة حول: كيف تتم عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية لعينة الدراسة مطاحن الواحات أقروديف وحدة _تقرت الكبرى_ في الفترة ما بين 2012 و 2015 هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الفعال للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية لتقييم أدائها المالي، ومحاولة تحليلها في المؤسسة محل الدراسة مطاحن الواحات لتحسين وضعيتها المالية، وذلك بحساب مؤشرات التوازن والنسب المالية، شملت هذه الدراسة أساسيات لتقييم الأداء المالي في الجانب النظري اعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة بالنسبة للجانب التطبيقي، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن المؤسسة حققت قيم سالبة في رأس المال العامل لكن قيم الخزينة كانت موجبة وكذلك نسب السيولة والمرد ودية، إلا أنها تراجعت خلال سنوات الدراسة وهذا بسبب تراجع رقم الأعمال وحجم الأرباح الصافية، لذا وجب على المؤسسة الاعتماد على إستراتيجية لهدف البقاء في السوق المحلية والتأقلم مع التغيرات المحيطة بأقل التكاليف.

9- دراسة عبد الفتاح سعيد السرطاوي، وعدل عيسى حسان" (2019) التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين 2017 ; 2010، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، الد 04، العدد 02، ديسمبر 2019

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، ومعرفة وضعها المالي في فترة 2010 إلى غاية 2017 هل هو جيد أم لا، ودوره أيضا في تسليط الضوء على الجوانب القوة والضعف واتخاذ القرارات الصحيحة وتحقيقها وتم إتباع المنهج الوصفي للجانب النظري والذي يتمثل في المفاهيم حول موضوع التحليل المالي وتقييم الأداء المالي، أما في الجانب التطبيقي تم تحليل القوائم المالية للشركات الممثلة لعينة الدراسة وهي شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين وتتمثل القوائم المالية في بقائمتي الدخل والمركز المالي ثم تحليل البيانات المدرجة في القوائم المالية بحيث توصلت الدراسة إلى أن جميع الشركات محل الدراسة تعتمد على أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، كما استطاعت الشركات محل الدراسة تحقيق التوازن المالي بشكل عام.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

1- دراسة Yann and Pascal (2009):

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الأداء المالي للشركات الإندونيسية الهولندية بمحددات عديدة، واشتمل مجتمع الدراسة على الشركات الإندونيسية والهولندية، وتكونت العينة من 276 شركة إندونيسية، و62 شركة هولندية من القطاعات المختلفة، وتم قياس وتقييم أداء هذه الشركات من خلال نموذج Q وتم اختبار علاقته بالرافعة المالية، بالإضافة إلى ذلك، تم تحليل تأثير متغيرات السيطرة وحجمها، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي و، كشفت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثير سلبي على الرافعة المالية أعلى على الأداء في إندونيسيا؛ مما كانت عليه في هولندا

2- دراسة Nenu and Vintila (2015):

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تقييم الوضعية المالية باستخدام أدوات التحليل المالي وإبراز أهم الاختلافات، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على القوائم المالية للشركات المنتمية للدول (الصين، الهند، البرازيل، روسيا) لمدة ثلاث سنوات، وتوصلت نتائج الدراسة على أن لنسبة الديون لهذه الدول مستويات معتدلة عموماً، لكن نلاحظ أن الديون قصيرة الأجل في كل من الصين وروسيا، أما بالنسبة للمردودية نرى أن الصين وروسيا تكسب في المتوسط أقل من تكلفة رأس المال.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو إيضاح دور تقييم الأداء المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية بالإضافة إلى التعرف على أهم المؤشرات التي تبرز نقاط القوة والضعف للمؤسسة الاقتصادية وتشخص الوضعية المالية لها محاولة اكتشاف أدوات لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية غير الأدوات التقليدية المعروفة وإثبات أهمية ودور الاهتمام الدائم بتقييم الأداء المالي في كفاءة الإدارة في استخدام مواردها المختلفة بالإضافة إلى تطبيق الدراسة النظرية من خلال حساب المؤشرات والنسب المالية لتقييم الأداء المالي في إحدى المؤسسات الاقتصادية، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي الموافق للدراسة النظرية، بينما تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة لأنه الأنسب لإسقاط ما تم دراسته في الجانب النظري.

تشابه دراستنا مع دراسات السابقة في طريقة الدراسة النظرية، حيث تم اعتماد على استخدام المؤشرات المالية في عملية تقييم الأداء المالي، والتي اعتبرت سابقا من أنجع الطرق التي تساعد في الحكم على الوضعية المالية الحالية والسابقة لمؤسسة ما

أما فيما يخص الإضافة التي جاءت بها دراستنا أنه تم اكتشاف عدم كفاية مؤشرات التوازن والنسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من أجل تشخيص وضعيتها المالية بل يجب الاعتماد أيضا على الأساليب الكمية والإحصائية الحديثة (نموذج الائتمان ونموذج Springate) وهذا لأنها طرق أدق بأقل وقت وجهد حتى تتمكن من مواكبة التطور الاقتصادي الحاصل في السوق العالمي وهذا يدل على أن المؤسسة تحاول في زيادة من حجم المبيعات المؤسسة وكذلك طرح منتجاتها في السوق بمختلف أنواعها والزيادة في الاستثمارات الشركة والعمل على توسيع أنشطتها وهذا لسبب أن المؤسسة توريد تصدير منتجاتها إلى الخارج الولاية.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تم التركيز في هذا الفصل على الإطار النظري لتقييم الأداء المالي، فقد تم التعرف على مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته وأهم مصادر معلومات تقييم الأداء المالي، ثم مؤشرات التوازن المالي، وركزنا على أهم النسب المالية المتمثلة في نسب السيولة ونسب الهيكل المالية، نسب المرد ودية ونسب النمو وكيفية حسابها، ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- عملية تقييم الأداء المالي خطوة هامة تمكنا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
 - أن مؤشرات قياس تقييم الأداء المالي عديدة ومتنوعة لذا يجب اختيار مؤشرات ونسب مالية.
 - أن عملية تقييم الأداء المالي تتم في أربع خطوات أساسية مكتملة لبعضها البعض.
- وفي الفصل الثاني سنحاول إسقاط ما تطرقنا إليه في الجانب النظري على الدراسة التطبيقية، من أجل تحقيق النسب المالية.

الفصل الثاني

دراسة حالة مؤسسة

روائع الورود – مصنع

الوليد –

تمهيد:

تصنف مجموعة ورود ضمن المؤسسات الرائدة في صناعة العطور والتغليف في الجزائر، ويرجع ذلك إلى وجود عدة خصائص تتميز بها، والتي سنحاول إبرازها من خلال هذه الدراسة الميدانية التي نتطرق فيها إلى إسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي وقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة

المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة

المطلب الأول لمحة عامة عن مجمع ورود - مصنع الوليد -

الفرع الأول: نشأة المؤسسة والتعريف بها:

يعود تاريخ إنشاء المجموعة إلى أكثر من ثلث قرن أي منذ 1963م حيث أسست المؤسسة الأم - روائح العطور- على يد المرحوم " سالم عطاء الله جديدي " وشركائه تحت اسم الرياض بالجزائر العاصمة ويعتبر أول مصنع متخصص في صناعة العطور آنذاك وفي سنة 1983م أسس "محمد البشير جديدي" مع أخيه مؤسسة روائح الورود بالوادي التي تتربع على مساحة 2.200 م² ثم انفرد في سنة 1987 بملكية المصنع بعد أن قام بشراء حصة أخيه، وبدأ يعمل جاهدا على تطويرها وتحسينها منذ توليه إدارة المؤسسة. وقد شهدت سنة 1988م انطلاق أول عطر للمؤسسة سمي " الحاسة السادسة " الذي حضي بشهرة واسعة منذ إصداره إلى غاية اليوم، ويعتبر العطر الأكثر بيعا ورواجا في الجزائر كم يساهم هذا العطر في 40 « sixieme sens »

وتعتبر مؤسسة روائح الورود أول من استعمل الترميز في الجزائر سنة 1993م، حيث أدخلت الترميز بالأعمدة كطريقة لتسيير المخزون وكان ذلك قبل إنشاء المؤسسة الجزائرية لترقيم المنتجات " حيث اتصلت المؤسسة بالمنظمة الدولية" « EAN ALGERIE من رقم الأعمال الإجمالي (4% CAHT) بروكسل (بلجيكا) ومنحتها الرقم (1001) من مهمة متابعة ومراقبة حركة المواد الأولية والمنتجات، مما يجنبها مشكلة توقف الإنتاج بسبب عدم توفر المواد الأولية: مما يجنبها مشكلة توقف الإنتاج بسبب عدم توفر المواد الأولية، ومن أجل استمرار التطور أنشأت المؤسسة موقع على الانترنت وكانت آنذاك أول مؤسسة تنشأ موقع في الجزائر عام 1994م.

وفي سنة 1995 بدأت المؤسسة أعمال التوسعة وتحديد آلات الإنتاج واستمر ذلك إلى غاية نوفمبر 1997 م لتصل بها المساحة إلى 4000 م² حيث تم البناء بطابع معماري بديع يجمع بين الأصالة والحداثة باستعمال القباب والأقواس للحفاظ على الطابع المعماري للمؤسسة، وقد شيدت قباب المصنع من الخارج لتسمح لأشعة الشمس بالدخول إليها طوال اليوم وطيلة الفصول.

ولتخفيف عبء الاستيراد على المؤسسة قرر المدير العام للاستثمار في مجال مواد التغليف والطباعة فأسس مصنع الوليد (للتباعة والكرتون والبلاستيك) في سنة 1999م المجهز بأحدث الآلات والأجهزة المستوردة من ألمانيا وسويسرا، وأغلب هذه الأجهزة الأولى من نوعها في شمال إفريقيا.

فهي تعتبر مجموعة رائدة وذات صيت عالي وطنيا ودوليا لما لها من جودة إنتاج وتوسعات كبيرة في مجال العطور وكذا التغليف.

وترى العناية التي تولى للجماليات مند مدخل البناية، حيث ترتفع وردة رمال جلييلة تتخللها فوارة بديعة. ويدل هذا المنظر الخلاب على العلاقة الرمزية بين النبات والجماد كما يدعو الزائر إلى اكتشاف عالم العطور الخفي، تتربع شركة "عطور ورود" على طابقين وتمتد في الطابق العلوي مساحات إدارية شاسعة تطل كلها على ورشات الطابق الأرضي أين تتم عمليات الإنتاج، والتي تمت إضافتها بلا انقطاع بفضل القصب الفريدة التي تزين السقف أنظر الملحق رقم 01

مؤسسة روائح الورود تعد شركة ذات مسؤولية محدودة أسست في 1987/09/06م برأس اجتماعي قدره 200.000.000 دج تنتمي إلى الصناعات الخفيفة باسم مالكةها ومديرها "محمد البشير جديدي" رقم سجلها: 87/B/012، نشاطها المتبع هو صناعة العطور، وعلامتها التجارية على شكل الحرف اللاتيني " W " تعلقه وردة متفتحة والتي تعبر عن أصل العطر، وهي كما يلي في الشكل رقم (05):

شكل رقم 5: العلامة التجارية لشركة روائح الورود



المصدر: من الموقع الإلكتروني للمجموعة

المقر الاجتماعي لمجمع ورود: المنطقة الصناعية - 39.014 BP.08 كوينين ولاية الوادي

رقم الهاتف: 032201526/032201526 ورقم الفاكس: 032216060/032201560

البريد الإلكتروني الآتي: wouroud@wouroud.com et secretariat@wouroud.com

وموقعها الإلكتروني: www@wouroud.com

الفرع الثاني: نشاط المؤسسة

تقوم مؤسسة ورود بإنتاج 03 خطوط إنتاج وهي: ماء العطر بمختلف الأنواع والسعات البخاخ بمختلف الأنواع والسعات، المناديل المعطرة، وكل واحدة من المجموعات السابقة تمر بعدة مراحل حتى تصل إلى صورتها النهائية، وتشكل في مجموعها 52 نوع من المنتجات، وهذا لا يكتمل إلا بعد الدخول لمصنع الوليد للطباعة والكرتون والبلاستيك التي تهتم بجانب التغليف والطباعة حتى يكون المنتج في صورته الأخيرة.

بفضل جودة منتجاتها تحصلت مؤسسة عطور ورود خلال السنوات الماضية على عدد من الجوائز والمكافآت من طرف هيآت وطنية ودولية على حد سواء، وما هذا النجاح الا ثمرة براعة فائقة وتطوير مستمر لعلاقات ممتازة مع زبائنها اذ أن القسم التجاري للمؤسسة يمتاز بإصغائه التام وتهيته المطلق لخدمة الزبائن، مما يجعل مؤسسة عطور ورود تَخص زبائنها بمعاملات خبيرة وتفي بمواعيد التسليم.

وبما أن العامل البشري في غاية الأهمية لدى مؤسسة عطور ورود من أجل العاملين في المجال التقني التجاري سلسلة من التربصات بمدينة فراس الفرنسية والتي تعتبر العاصمة العالمية للعطور، بالإضافة إلى دورات من المحاضرات والدروس الجامعية التكميلية.

كما تسعى مؤسسة عطور ورود جاهدة لتطوير الاتصال والتواصل الدائم مع الجمهور، حيث أن قسم التسويق الذي أنشئ سنة 1994م يهتم بالعلاقات الخارجية للمؤسسة بالإضافة إلى الاتصال الداخلي الذي يركز على ضرورة المحافظة على جودة ونوعية منتجات ورود.

ينبغي أي تطور كان على الإبداع والابتكار، مما يجعل مؤسسة "عطور ورود" دائمة البحث عن تركيبات جديدة، ومما يميز مؤسسة "عطور ورود" الشغف الذي تبديه للعطور بما فيها من أسرار ورقة والذي تحرص على مشاطرته مع زبائنها.

فكلما اخترعت منتجات جديدة تبدأ سلسلة طويلة من الاختبارات والفحوص بواسطة معدات تقنية جد حديثة من أجل تسويق منتجات كاملة ذات جودة عالية.

كما أصبح مصنع الوليد ينتج جميع أجزاء التغليف بنفسه ويقوم بتمويل المؤسسات الوطنية الأخرى بمواد التغليف التي يقوم بصنعها والتميز بالتغليف ضمن المعالجات التالية:

- الطباعة على الزجاج: أفريل 1999م.
- الختم بالتسخين: أفريل 1999م.
- تصميم وصناعة علب الكرتون والطباعة عليها: فيفري 2000م.
- تصنيع المواد البلاستيكية: مارس 2000م.

- التشكيل الحراري: مارس 2000م.
- تلوين الزجاج: ماي 2000م.
- ترميل الزجاج: ماي 2000م.
- طباعة وتغليف عالي الجودة: أبريل 2003م

حيث أن شركة الورود حاصلة منذ سنة 2004 على شهادة تطور المعيار ISO9001 لإدارة الجودة، ما يسمح لنا بتأكيد على أن منتجاتنا ذات جودة عالية ويمكن أن تنافس أفضل العلامات

التجارية

تطور المعيار ISO9001 عبر الزمن:

- إصدار 1987-إدماج الإجراءات في نظام تسيير الجودة
- إصدار 1994-إدماج فكرة الإجراء الوقائي
- إصدار 2000- إدماج المقاربة بعملية PDCA و
- إصدار 2008- إدماج المقاربة بعملية PDCA و
- إصدار 2015- إدماج مفهوم المخاطرة والقرض

أسباب ظهور إصدار 2015 للمقياس ISO9001

بين عامي 2000 و 2015، تغيير السياق والتحديات التي تواجه المؤسسات والممارسات الإدارية بشكل

كبير من بينها:

- العولمة
- حدة المنافسة
- تسريع العلاقات التجارية.
- سرعة إبرام الصفقات بفضل تقنيات الجديدة
- تغيير علاقات الزبائن (من الولاء إلى الرضا إلى الثقة من خلال الشفافية)
- العملاء " المواطنين " الذين لديهم توقعات تتعلق بالنظام البيئي بأكمله للمؤسسات.

المتطلبات العامة 2015: ISO9001

- الفصل 1: نطاق التطبيق.
- الفصل 2: المراجع المعيارية.
- الفصل 3: المصطلحات والتعريفات.

الفصل 4: سياق المؤسسة

الفصل 5: القيادة (الإدارة)

الفصل 6: التخطيط.

الفصل 7: الدعم.

الفصل 8: انجاز النشاطات العملية.

الفصل 9: تقييم الأداء.

الفصل 10: التحسين.

تعتمد الجودة حسب الإصدار 2015 على 7 مبادئ:

أولا – توجيه الزبون:

تعتمد المؤسسات كلية على زبائنها وبالتالي يجب أن تفهم احتياجاتهم الحالية والمستقبلية لدى المؤسسة خبرة تضعها في خدمة الزبون وتتجلى هذه الخبرة بشكل خاص من خلال قدرتها على تحديد احتياجات الزبون فيما يخص تقديم المساعدة في صياغة وإضفاء الطابع الرسمي على هذه الاحتياجات.

ثانيا- مسؤولية الإدارة:

القادة يحددون الغرض والتوجيهات العامة للمؤسسة، عليهم أن يخلقوا ويحافظوا على بيئة داخلية يمكن أن يشارك فيها الأشخاص مشاركة كاملة في تحقيق أهداف المنظمة. التزام الإدارة هو العامل الرئيسي في نجاح تحقيق الجودة، أن الإدارة هي التي تحدد المسار من خلال تحديد سياسة الشركة.

الإدارة أيضا هي التي تخلق بيئة عمل تساعد على اندماج الأفراد.

ثالثا – اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة:

تستند القرارات الفعالة إلى تحليل البيانات والمعلومات يؤدي إلى تحليل الحقائق والأدلة والبيانات إلى زيادة الموضوعية وتقليل تأثير الريبة كلما زاد عدد العناصر الملموسة لدى الإدارة، زادت جودة عملية صنع القرار.

رابعا- مشاركة الموظفين:

المشاركة الكاملة من طرفهم تسمح لهم باستخدام مهاراتهم الكاملة لصالح المؤسسة يجب إشراك جميع الموظفين على جميع المستويات واحترام كل فرد

الاعتراف بالمهارات وتحسينها يسهل مشاركة الموظفين في تحقيق أهداف الجودة في المؤسسة.

خامسا- المقاربة بالعملية:

إن المعيار ISO9001:2015 يوصي باعتماد المقاربة بالعملية عند تطوير وتنفيذ وتحسين كفاءة نظام إدارة الجودة من أجل زيادة رضا الزبون عن طريق تلبية متطلباته.

تعتمد المقاربة بالعملية على تعريف منهجي وإدارة العمليات وتفاعلاتها وذلك للحصول على النتائج المتوقعة وفقا لسياسة الجودة والتوجه الاستراتيجي للمؤسسة.

المقاربة بالعملية تضمن ما يلي:

- فهم وتأمين منتظم للمتطلبات.
- النظر إلى العمليات من حيث القيمة المضافة
- الحصول على أداء فعال للعملية
- تحسين أداء العمليات القائمة على أساس تقييم البيانات والمعلومات.

سادسا- التحسين:

يجب أن يكون التحسين المستمر للأداء العام هدفا دائما للمؤسسة وهو النشاط الذي يهدف إلى تحسين الأداء للوفاء بمتطلبات الزبائن وزيادة رضاهم.

*** أهداف التحسين المستمر:**

- 1- تحديد عدم المطابقة.
- 2- تحديد الأسباب.
- 3- تحديد الحلول.
- 4- متابعة نتائج الحلول.

سابعا - إدارة العلاقات مع الأطراف المعنية:

الأطراف المعنية تأثر معتبر على أداء الأعمال يتوجب تسيير هذه العلاقات للضمان مطابقة الخدمة والمنتج.

من المرجح إن يتحقق أداء المستخدم عندما تدير المؤسسة علاقاتها مع جميع الأطراف المعنية بطريقة أزيد من تأثيرها على الأداء، لإدارة العلاقات مع شبكات مموني المؤسسة وشركائها أهمية خاصة.

عجلة ديمنغ: عجلة ديمنغ عبارة عن عملية دورية تؤمن التحسين المتواصل في نظام تسيير الجودة والمطبق

في المؤسسة

يمكن تحقيق إدارة العمليات والنظام ككل من خلال تطبيق مفهوم عجلة ديمنغ كالتالي:

خططPLAN/: تحديد أهداف النظام وعملياته والموارد اللازمة لتقديم النتائج المطابقة لمتطلبات الزبائن

وسياسات الشركة

نفذDO/: تنفيذ ما تم التخطيط له.

افحصCHECK/: مراقبة وقياس العمليات والمنتجات والخدمات التي تم الحصول عليها مقابل السياسات

والأهداف والمتطلبات والإبلاغ عن النتائج.

باشرACT/: اتخاذ إجراءات تحسين أداء العملية إذا لزم الأمر.

* ما هو نظام إدارة الجودة: نظام إدارة الجودةSMQ هو النظام الذي أنشأته المؤسسة لتجسيد سياسة

الجودة وأهدافها.

يتم تنسيق هذا النظام والتحكم فيه بواسطة إدارة الشركة وهو يشتمل على عدة عمليات متناسقة

ومتسلسلة في نشاطاتها. تبدأ هذه النشاطات من شراء المواد الأولية إلى غاية الحصول على المنتج وتسليمه للزبون.

على مستوى كل عملية يتم تحديد المخاطر للقضاء عليها أو الإنقاص من مفعولها وكذا الفرص واستغلالها

لصالح المؤسسة.

هناك 3 أنواع من العمليات وهي:

1- عمليات الانجاز:

تسمى أيضا العمليات التشغيلية أي أنها تتيح أنجاز المنتج الذي تقدمه الشركة لزيائنها، تغطي هذه

العمليات دورة حياة المنتج، بدء من العرض حتى البيع. من الواضح أن لها تأثير مباشر على رضا الزبائن في ما

يلي أمثلة لعمليات الانجاز كما هو موضح في معيار ISO9000:

- تخطيط أنجاز المشروع.
- العمليات المتعلقة بالزيائن.
- تحديد متطلبات المنتج.
- مراجعة متطلبات المنتج.
- التواصل مع الزبون.
- التصميم وتطوير
- التحقق من التصميم والتطوير.
- التحكم في تعديلات التصميم والتطوير.
- المشتريات.

- عملية الشراء ACHAT

- المراقبة المواد الأولية التي تم شراؤها.

- الإنتاج وإعداد خدمة

- مراقبة الإنتاج

- التحقق من عمليات الإنتاج

- الحفاظ على المنتج

- التحكم في أجهزة المراقبة

2- عمليات الإدارة:

فهي تتوافق مع تحديد سياسة وإستراتيجية المؤسسة وتحقيق أهدافها هذه العمليات تقع تحت مسؤولية الطاقم الإداري. لديها تأثير مباشر على عمل المؤسسة وديناميكيات التحسين. ترتبط هذه العمليات بنشر سياسة الجودة، وتحسين فعالية نظام إدارة الجودة، وزيادة رضا الزبائن أنها تضمن التنسيق بين عمليات الانجاز وعمليات الدعم.

فيما يلي أمثلة لعمليات الإدارة كما هو موضح في معيار ISO9000:

-التزام الإدارة

- الاستماع إلى العملاء

- سياسة الجودة

- التخطيط

- المسؤولية والنفوذ والاتصال

- مراجعة الإدارة

- المراقبة والقياس

-رضا الزبائن

- التدقيق الداخلي

- مراقبة المنتج غير المطابق

- التحليل البيانات

- التحسين المستمر

- العمل التصحيحي

-إدارة المخاطر والفرص

-إدارة الكفاءات والمحافظة على وفائها

3- عمليات الدعم:

تعرف أيضا باسم **عمليات الإسناد** وهي مجموعة العمليات التي توفر مختلف الموارد لعمليات أخرى أي أنها تمثل نشاطا داخليا، مما يتيح السير السلس للعمل. عمليات الدعم لا تخلق قيمة ملموسة مباشرة للزبون، وهي تساهم في نجاح عمليات التنفيذ من خلال تزويدهم بالوسائل اللازمة لتحقيق التقدم، وهذه هي العمليات المتعلقة بالموارد البشرية والبنية التحتية وبيئة العمل والمعارف المختلفة.

فيما يلي أمثلة لعمليات الدعم كما هو موضح في معيار ISO9000:

- توفير الموارد (خاصة المالية)

- الموارد البشرية

- المهارات والوعي والتدريب

- البنية التحتية

- بيئة العمل

- نقل المواد الأولية والمنتج والعمال

* **قوات "بوتور" الخمسة:** وفقا لبورتور تحدد خمس قوى البيئة التنافسية لصناعة المنتج وهي:

- القدرة على التفاوض لدى الزبون

- القدرة على التفاوض لدى المورد

- تهديد المنتجات البديلة

- تهديد الداخلين المحتملين إلى السوق

- شدة التنافس في حد ذاته بين المتنافسين

AnalysePESTEL تم استخدام طريقة **PESTEL** عند تحليل البيئة التي تتواجد فيها المؤسسة.

PESTEL هو اختصار لجوانب مختلفة من البيئة التي تتواجد فيها المؤسسة المنتجة وتساعدنا في تحديد

التحديات الخارجية.

السياسة: استقرار الحكومة، السياسة المالية، التجارية الخارجية، الحماية الاجتماعية... .

الاقتصاد: الدورة الاقتصادية، تطور المؤشرات المختلفة (الناتج المحلي الإجمالي، الناتج القومي الإجمالي...)

سعر الفائدة، التضخم، البطالة، الدخل المتاح...

الجانب الاجتماعي الثقافي: الديموغرافيا وطريقة الحياة ومستوى التعليم والدين والنشاط المهيم
التكنولوجيا: الإنفاق العام على البحث والتطوير، وشبكات الكمبيوتر، والاكتشافات، وسرعة النقل
التكنولوجي، والاتصالات الهاتفية...

الايكولوجيا: قوانين حماية البيئة، وإعادة معالجة النفايات، واستهلاك الطاقة...

التشريع: قانون العمل، تشريعات مجالات النشاط، المعايير...

بمجرد تحديد المعلومات الموجودة في الأقسام المختلفة، يجب تصنيفها على أنها تهديدات للمؤسسة من اجل
اتخاذ قرار بشأن جدوى مشروع التصدير في هذا البلد.

التحليل SWOT

التحديات الداخلية: وهي تحدد الخصائص الحالية للمؤسسة، والتي تعتبر نقطة قوة او نقطة ضعف حسب
الأنشطة المستخدمة والتي تتعلق عموما بالموارد البشرية والقدرات الإنتاجية والقدرات المالية والمهارات الفنية.

نقاط القوة: تمتلك الموارد والمهارات التي تمنح ميزة التنافسية

نقاط الضعف: نقص في واحد أو حتى عدة عوامل النجاح الرئيسي أو أمام المنافسين والتحديات الخارجية

هي العناصر التي لها تأثير محتمل على العمل.

الفرص: قد تقدم بيئة الأعمال مجالات معينة من الإمكانيات المطلوب تطويرها، ينبغي تحديدها التهديدات:

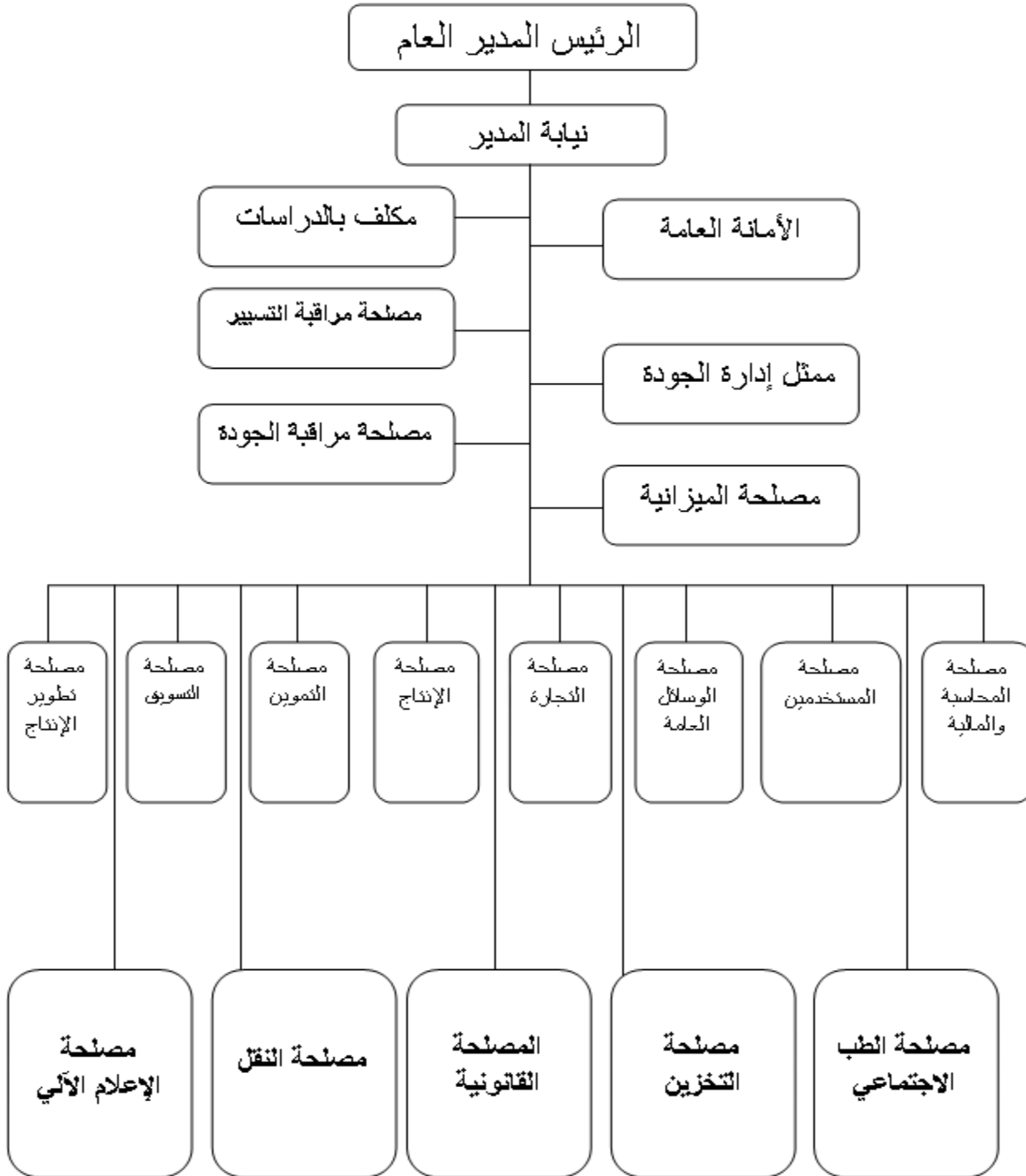
يمكن لبعض التغيرات الجارية أو القادمة تأثير سلبي على أنشطة المؤسسة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

في إطار التغيرات التي يقوم بها مجمع ورود، إدخال تغيير على الهيكل التنظيمي بإضافة مصالح جديدة فأصبح أكثر اتساعاً وشمولية ويتواءم مع احتياجات المؤسسة والمرحلة المقبلة عليها.

إذ كان الهيكل التنظيمي للمجمع بالشكل رقم (05) التالي:

شكل رقم 6: الهيكل التنظيمي لمؤسسة روائح الورود



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على معلومات المؤسسة)

- من خلال الشكل يتبين لنا بان الهيكل التنظيمي لشركة روائح الورود يتكون من المصالح التي تحتاجها صناعة العطور، ويمكن ذكر بعض المصالح التي تفيدها في هذه الدراسة بإيجاز في النقاط التالية:
- مساعد المدير العام المكلف بالجودة: يعتبر مستشار الرئيس المدير العام في ما يخص جودة المنتجات حيث يلجأ إليه المسؤول الأول في كل مرة
 - ممثل إدارة الجودة مهمته الأساسية العمل على نشر نظام الجودة داخل الشركة في مختلف المصالح، حيث يعمل على السهر الجيد لنظام إدارة الجودة بالشركة.
 - مخبر مراقبة الجودة البحث والتطوير: ويقوم بدور تقني بحت حيث يعمل على المراقبة التقنية للمواد الأولية والمنتجات نصف نهائية، المنتجات النهائية وفق معايير محددة مسبقا
 - مصلحة تسيير الموارد البشرية: تهتم بتسيير ومراقبة العمال بحيث تعتبر المسؤولة عن استقطابهم، توظيفهم، تكوينهم، دفع الأجور والعلاوات.
 - مصلحة تطوير المنتجات مهمتها الأساسية هي تطوير المنتجات الحالية، والبحث عن منتجات جديدة وفق رغبات الزبائن وظروف المنافسة.

المطلب الثالث: تحليل سلسلة القيمة لشركة روائح الورود:

انطلاقا من مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والأنشطة اللازمة لهذه الصناعة، والتي تعتبر في مجملها المسؤولة عن خلق القيمة، فإنه يمكن تمثيل سلسلة القيمة الشركة روائح الورود كما هو موضح في الشكل التالي:

جدول رقم 4: سلسلة القيمة الشركة روائح الورود

تاريخ وتقاليد كبيرة في مجال العطور			البنية الأساسية	
توظيف مخطط وتدريب مستمر		جذب عمال متخصصون		إدارة الموارد البشرية
	- الاهتمام بدراسة سلوك المستهلك	عتاد وتجهيزات متطورة		التطوير التكنولوجي
	مكانة جيدة للمنتج		وصول ملائم للمواد الأولية	التمويل
- إمكانية الإرجاع	- الاهتمام بالإعلان	- إمكانية التسليم المرن	وسائل النقل الخاصة بالشركة	
الخدمة	التسويق والبيع	الإمدادات الداخلية	الإمدادات الخارجية	

المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على وثائق المؤسسة)

المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

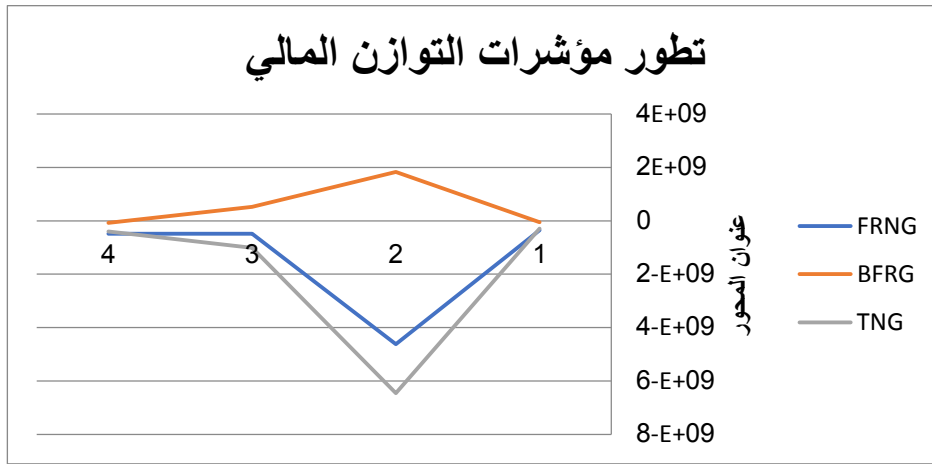
بعد أن تم إلقاء النظرة العامة حول المؤسسة وحوصلة كل ما يتعلق بالجانب النظري، تم تحليل وضعية النشاط المؤسسة من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات تقييم الأداء داخل المؤسسة وهذا المؤشرات تعكس الصورة الحقيقية للوضعية المالية التي يمر بها بالإضافة إلى مؤشرات الأداء المالي التي تعمل على توضيح أكثر لمعرفة على الوضعية المالية للمؤسسة، ومن بين هذه المؤشرات التوازن المالي وتحليل نسب المالية (نسبة السيولة _ نسبة الهيكلية والمردودية ونسبة النمو) وها قد حاولنا تتبع كل مؤشر على حد وتحليله وتفسير نتائجه من خلال النتائج التي تتم الإفصاح عليها في كشوفها المالية مثل: (الميزانيات وجداول وحسابات النتائج) الصادرة من المؤسسة سنقوم من خلال هذا المبحث بالدراسة التحليلية لمؤشرات الأداء المالي وكيفية حسابها وتفسيرها من أجل الحكم على تحسين الأداء المالي وطريقة تغييره من سنة إلى أخرى ومن ثم تحسين الأداء الكلي للمؤسسة.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي

جدول رقم 5: حساب مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة

البيان	2017	2018	2019	2020
FRNG	-347515894.4	-4626570552	-482736419.6	-480911045.4
BFRG	-50405364.32	1831437118	524116361.1	-77465487.28
TNG	-297110530.1	-6458007670	-1006852781	-403445558.1

شكل رقم 7: تطور مؤشرات التوازن المالي في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020)



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على ميزانية المؤسسة)

التعليق: مؤشرات التوازن المالي

رأس المال العامل الإجمالي FRNG:

نلاحظ من خلال الجدول والبيان أعلاه خلال سنوات الدراسة (2017-2020) سالبة وهذا يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي احتياجاتها المالية وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى الاستثمار إلى حد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة

احتياجات رأس المال العامل BFRG :

نلاحظ من خلال الجدول والبيان أعلاه خلال سنوات الدراسة (2017 و2020) سالبة وهذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيد أما في سنة 2018 و2019 هناك علاقة عكسية وأن المؤسسة احتياجاتها أكبر من مواردها التمويل فدورة الاستغلال لا تعطي كل الاحتياجات والمؤسسة بحاجة إلى رأس مال العامل موجب أي إيجاد موارد خارجية لدورة الاستغلال

TNG: الخزينة الصافية

نلاحظ من خلال الجدول والبيان أعلاه خلال سنوات الدراسة (2017 و2020) سالبة وهذا يعني أن المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجلها المحدد وذلك دلالة على أن التزاماتها أكبر من ممتلكاتها المالية أي نقص كبير في رأس المال العامل وهذا يطرح مشكلة كبيرة لدى المؤسسة في وجود تكاليف إضافية وغير متوقعة مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة أما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقصرها من البنك أو التنازل عن بعض استثماراتها المالية دون التأثير على طاقتها الإنتاجية وهذه حالة استثنائية أي إن المؤسسة تلجأ إلى بيع بعض المواد الأولية.

المطلب الثاني: نسبة السيولة والهيكلية المالية:

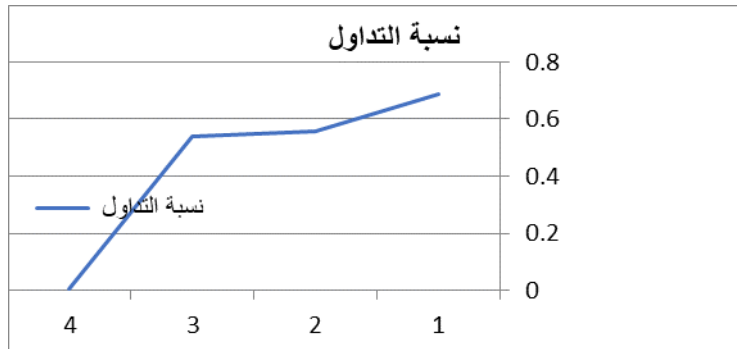
الفرع الأول: نسبة السيولة

أولاً: نسبة التداول:

جدول رقم 6: حساب نسبة التداول في المؤسسة

البيان	2017	2018	2019	2020
الأصول المتداولة	219851483,2	246968746,8	219523496	315360744,5
الخصوم المتداولة	319082324,9	445031763,8	406899154,8	49369460004
نسبة التداول	0,689011788	0,554946336	0,539503446	0,00638777

شكل رقم 8: تطور نسبة التداول في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020)



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على ميزانية المؤسسة)

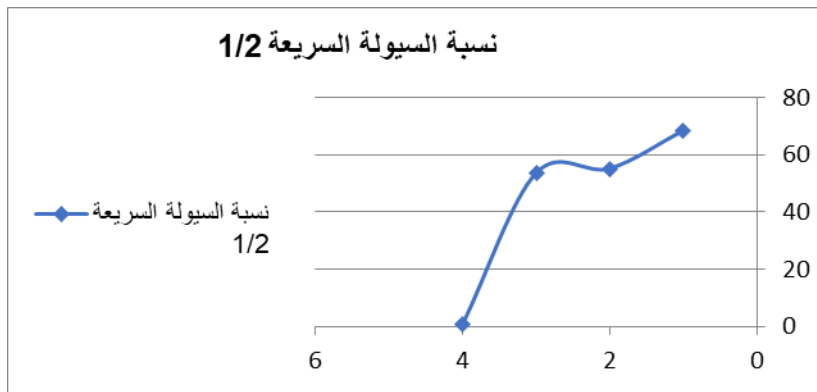
التعليق على نسبة التداول: من خلال الجدول والبيان نجد أن نسبة التداول خلال السنوات الأربعة اقل من 1، حيث بلغت 0.689011788 سنة 2017 و0.554946336 خلال سنة 2018 وبلغت 0.539503446 خلال سن 2019 لتتخفف إلى 0.00638777، ذلك يعني أن المؤسسة محل الدراسة لا تستطيع تسديد ديونها من جهة، ولا الحصول على قروض جديدة من جهة أخرى، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة لا تستطيع مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها وهذا بسبب قلة السيولة التي تمتلكها، وهنا يمكن القول أن وضعها المالي سيء خلال السنوات المدروسة وخاصة سنة 2020 بسبب فيروس كورونا وركود الاقتصاد.

ثانيا: نسبة السيولة السريعة:

جدول رقم 7: حساب نسبة السيولة السريعة في المؤسسة

2020	2019	2018	2017	البيان
31536074448	21952349603	24696874680	21985148324	الأصول المتداولة
216029594,5	177664185,2	172623404,6	195157974,4	المخزونات
31320044853	21774685418	24524251275	21789990350	الأصول المتداولة - المخزونات 1
49369460004	406899154,8	445031763,8	319082324,9	الخصوم المتداولة 2
0,634401204	53,51371503	55,10674354	68,28955618	نسبة السيولة السريعة 1/2

شكل رقم 9: تطور نسبة السيولة السريعة في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020)



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على ميزانية المؤسسة)

التعليق على نسبة السيولة السريعة: نلاحظ من خلال الجدول والبيان أعلاه أن نسبة السيولة السريعة خلال السنوات الأربع المدروسة (2017-2020) في تناقص مستمر إلى أن تصل إلى 0.63 في 2020 وهذا يعنى أن المؤسسة محل الدراسة لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها دون اللجوء لاستخدام عناصر الأصول المتداولة الأقل سيولة كالمخزون إلا أن هذا لم يعد ممكناً في سنة 2020 لأن نسبة السيولة السريعة أقل من 1

الفرع الثاني: نسب الهيكلية

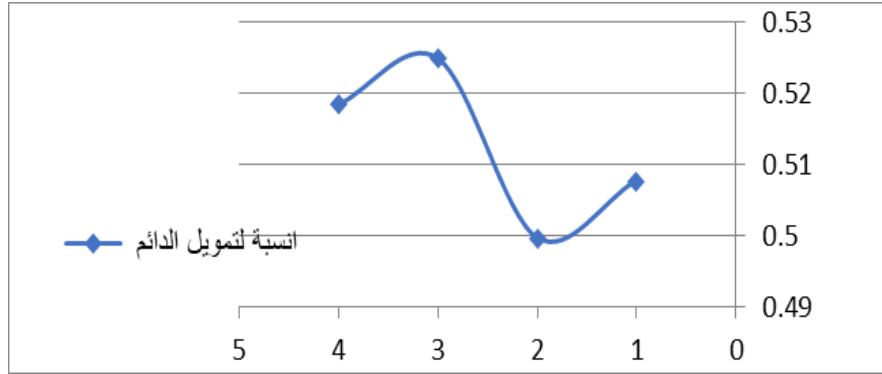
أولاً: التحليل الأفقي:

1-نسبة التمويل الدائم

جدول رقم 8: حساب نسبة التمويل الدائم في المؤسسة

2020	2019	2018	2017	البيان
673016987,7	671382360,5	563861424,6	552948564,6	الأموال الدائمة
1298103033	1279018781	112830430215	1089058937	الأصول الثابتة
0,518461917	0,524919861	0,499742333	0,507730616	نسبة التمويل الدائم

شكل رقم 10: تطور نسبة التمويل الدائم في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020)



التعليق على نسبة التمويل الدائم: نلاحظ من خلال الجدول والبيان أعلاه أن نسبة التمويل الدائم

خلال السنوات المدروسة (2017-2020) اقل من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية أصولها

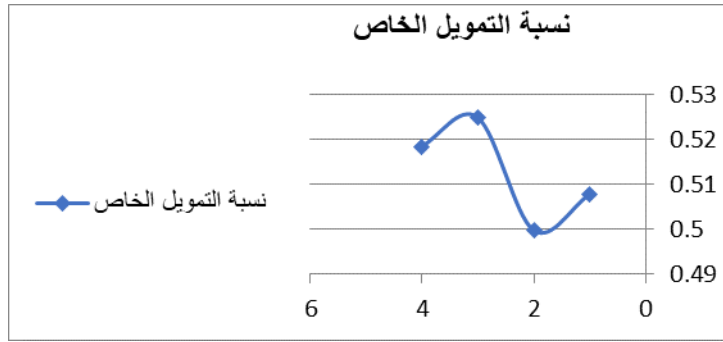
الثابتة بواسطة أموالها الدائمة ولم تستطع تسجيل هامش أمان مالي.

التمويل الخاص

جدول رقم 9: حساب نسبة الاستقلالية المالية في المؤسسة

2020	2019	2018	2017	البيان
673016987,7	671382360,5	563861424,6	552948564,6	الأموال الخاصة
1298103033	1279018781	112830430215	1089058937	الأصول الثابتة
0,518461917	0,524919861	0,499742333	0,507730616	نسبة التمويل الخاص

شكل رقم 11: تطور نسبة التمويل الخاص في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020)



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على ميزانية المؤسسة)

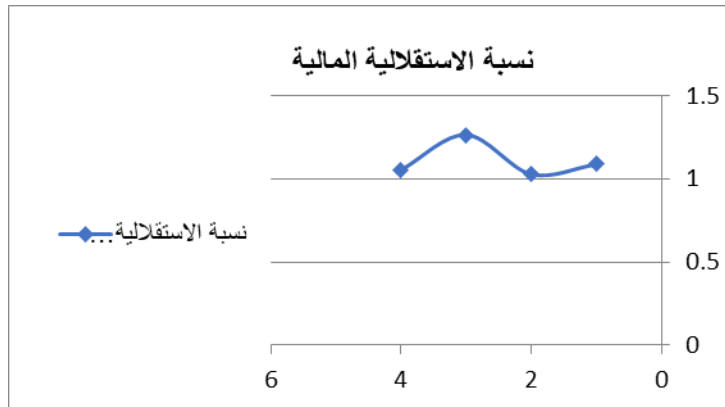
التعليق على نسبة التمويل الخاص: نلاحظ من خلال الجدول والبيان أعلاه أن نسبة التمويل الخاص لشركة روائح الورود للطور محل الدراسة أقل من الواحد وهذا يعني أن لا يوجد إمكانية بالشركة لتمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

3- نسبة الاستقلالية المالية

البيان	2017	2018	2019	2020
الأموال الخاصة	552948564,6	563861424,6	671382360,5	673016987,7
مجموع الديون	507676801,8	546817589,5	531799154,8	637869600
نسبة الاستقلالية المالية	1,089174378	1,031169142	1,262473538	1,055101211

المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على ميزانية المؤسسة)

شكل رقم 12: تطور نسبة الاستقلالية المالية في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020)



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على ميزانية المؤسسة)

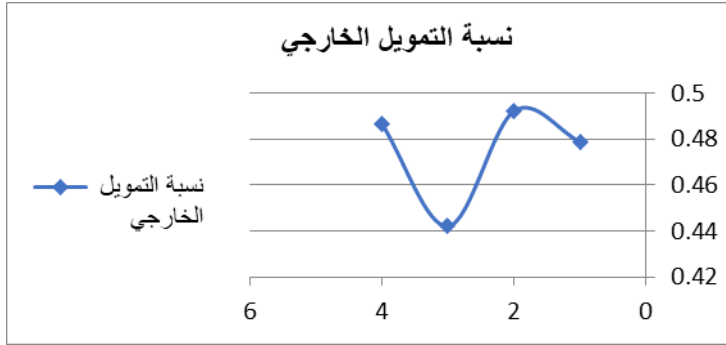
التعليق على نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ من خلال الجدول والبيان أعلاه أن نسبة الاستقلالية المالية لسنوات الأربع المدروسة بالمؤسسة محل الدراسة أكبر من الواحد وهذا يدل على مدى استقلالية المؤسسة مالياً، أي أن المؤسسة ليست مثقلة بالديون، ويمكنها الاقتراض في حالة الحاجة للأموال.

4- نسبة التمويل الخارجي

جدول رقم 10: حساب نسبة التمويل الخارجي في المؤسسة

البيان	2017	2018	2019	2020
مجموع الديون	507676801,8	546817589,5	531799154,8	637869600
مجموع الخصوم	1060625367	1110679014	1203181515	1310886588
نسبة التمويل الخارجي	0,478657986	0,49232729	0,44199412	0,486594039

شكل رقم 13: تطور نسبة التمويل الخارجي في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020)



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على ميزانية المؤسسة)

التعليق على نسبة التمويل الخارجي: نلاحظ من خلال الجدول والبيان أعلاه أن نسبة التمويل الخارجي للمؤسسة أقل من 50% في السنوات الأربع المدروسة مما يدل على انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة ويمكن إلا واجه أي مشكلة في تسديد ديونها ولديها فرصة في الحصول على ديون جديدة.

ثانياً: التحليل العمودي:

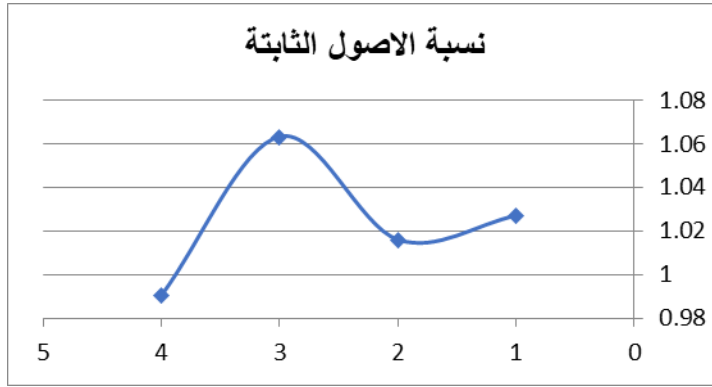
1-نسبة هيكل الأصول:

1-1الأصول الثابتة:

جدول رقم 11: حساب نسبة الأصول الثابتة في المؤسسة

البيان	2017	2018	2019	2020
الأصول الثابتة	1089058937	112830430215	1279018781	1298103033
الأصول الإجمالية	1060625367	1110679014	1203181515	1310886588
نسبة الأصول الثابتة	1,026808307	1,01586893	1,063030611	0,990248161

شكل رقم 14: تطور نسبة الأصول الثابتة في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020)



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على ميزانية المؤسسة)

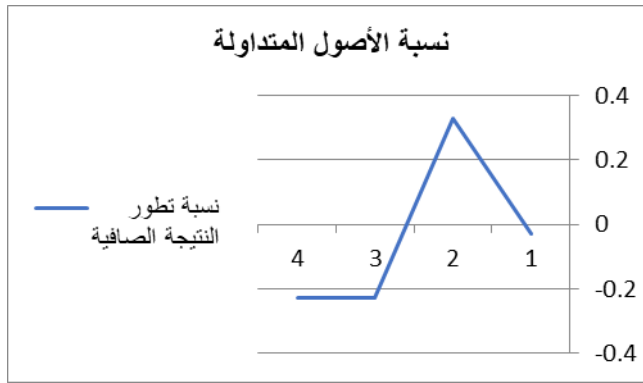
التعليق على نسبة الأصول الثابتة: من خلال الجدول والبيان نلاحظ أن نسبة الأصول الثابتة بالمؤسسة محل الدراسة خلال السنوات 2017 و 2018 و 2019 كانت أكبر من الواحد مما يدل على أن الأصول الثابتة بالمؤسسة أكبر من باقي الأصول الأخرى، أما خلال سنة 2020 فقط انخفضت نسبة هيكل الأصول إلى أقل من الواحد مما يدل على أنه أصبحت الأصول الثابتة أقل من باقي الأصول أي أن المؤسسة قد خفضت من أصولها الثابتة.

1-2-نسبة الأصول المتداولة

جدول رقم 12: حساب نسبة الأصول المتداولة في المؤسسة

البيان	2017	2018	2019	2020
الأصول المتداولة	219851483,2	246968746,8	219523496	315360744,5
الأصول الإجمالية	1060625367	1110679014	1203181515	1310886588
نسبة الأصول المتداولة	0,207284768	0,222358344	0,182452517	0,240570578

شكل رقم 15: تطور نسبة الأصول المتداولة في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020)



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على ميزانية المؤسسة)

التعليق على نسبة الأصول المتداولة:

من خلال الجدول والبيان نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة وخلال السنوات (من 2017 إلى 2020)

متذبذبة وأقل من 1 وهذا يدل على أن الشركة غير قادرة على تسديد خصومها المتداولة.

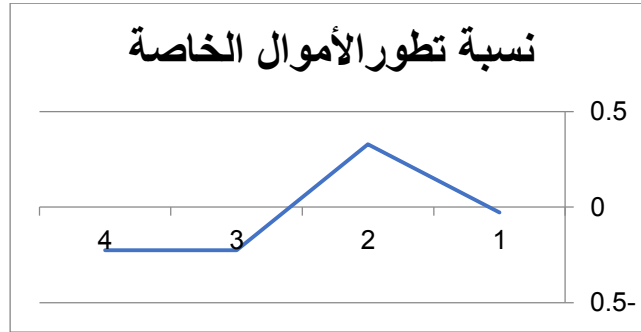
2-نسبة هيكله الخصوم:

1-2-نسبة الأموال الخاصة

جدول رقم 13: حساب نسبة الأموال الخاصة في المؤسسة

البيان	2017	2018	2019	2020
رأس المال الخاص	552948564,6	563861424,6	671382360,5	673016987,7
مجموع الخصوم	1060625367	1110679014	1203181515	1310886588
نسبة الأموال الخاصة	0,521342014	0,50767271	0,55800588	0,51340596

شكل رقم 16: تطور نسبة الأموال الخاصة في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020)



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على ميزانية المؤسسة)

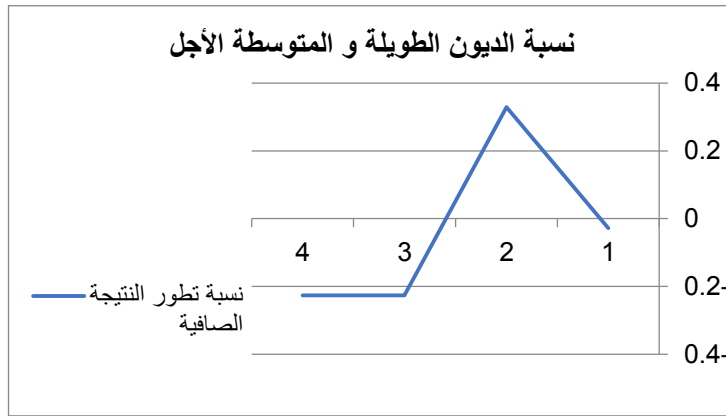
التعليق على نسبة الأموال الخاصة: من خلال الجدول والبيان نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة وخلال السنوات (من 2017 إلى 2020) كانت نسبة الأموال الخاصة أكبر من 50% مما يدل على أن مجموع خصوم المؤسسة تتضمن حقوق الملكية أكثر من الديون أي أن المؤسسة خلال هذه السنوات اعتمدت على الأموال الخاصة أكثر من الديون من خلال زيادة الإنتاج والرفع من رقم الأعمال مما جعل المؤسسة تعتمد على إمكانياتها الذاتية.

2-2- نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل

جدول رقم 14: حساب نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل في المؤسسة

2020	2019	2018	2017	البيان
637869600	531799154,8	546817589,6	507676801,9	ديون طويلة والمتوسطة الأجل
1310886588	1203181515	1110679014	1060625367	مجموع الخصوم
0,48659404	0,44199412	0,49232729	0,478657986	نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل

شكل رقم 17: تطور نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020)



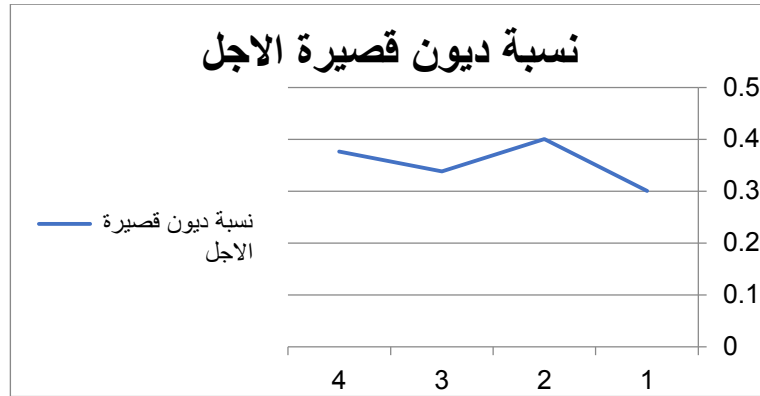
التعليق على نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل: من خلال الجدول والبيان نلاحظ أن نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل اقل من 1 خلال السنوات الأربع المدروسة بالمؤسسة محل الدراسة وهذا يدل على أنها تعتمد على أموالها الخاصة (إمكانياتها الذاتية) وليس على الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.

2-3- نسبة الديون قصيرة الأجل:

جدول رقم 15: حساب نسبة الديون قصيرة الأجل في المؤسسة:

2020	2019	2018	2017	البيان
493694600	406899154.8	445031763.8	319082324.9	ديون قصيرة الأجل
1310886588	1203181515	1110679014	1060625367	مجموع الخصوم
0.376611222	0.338186009	0.400684409	0.300843573	نسبة ديون قصيرة الأجل

شكل رقم 18: تطور نسبة الديون قصيرة الأجل في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020)



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على ميزانية المؤسسة)

التعليق على نسبة الديون قصيرة الأجل:

من خلال الجدول والبيان أعلاه نلاحظ إن نسبة ديون قصيرة الأجل متذبذبة خلال سنوات الدراسة (2017-2020) ومحصورة بين 0.3 و0.4 خلال سنوات الدراسة وأقل من 1 وهذا يعني إن المؤسسة في أدنى توازن مالي.

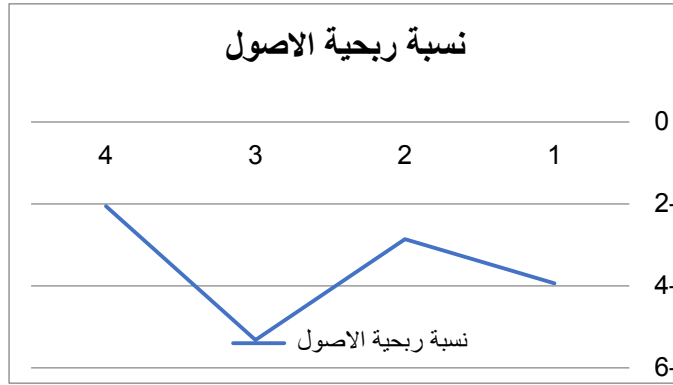
المطلب الثالث: نسبة الربحية:

الفرع الأول: نسبة ربحية الأصول:

جدول رقم 16: حساب نسبة ربحية الأصول في المؤسسة

2020	2019	2018	2017	البيان
-26913225.72	-64011340.68	-31723666.32	-41750856.74	النتيجة الإجمالية /
1310886588	1203181515	1110679014	1060625367	مجموع الأصول x
-0.020530552	-0.053201732	-0.028562407	-0.039364377	100
-2.053055235	-5.320173213	-2.856240724	-3.936437696	نسبة ربحية الأصول

شكل رقم 19: تطور نسبة ربحية الأصول في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020)



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على ميزانية المؤسسة)

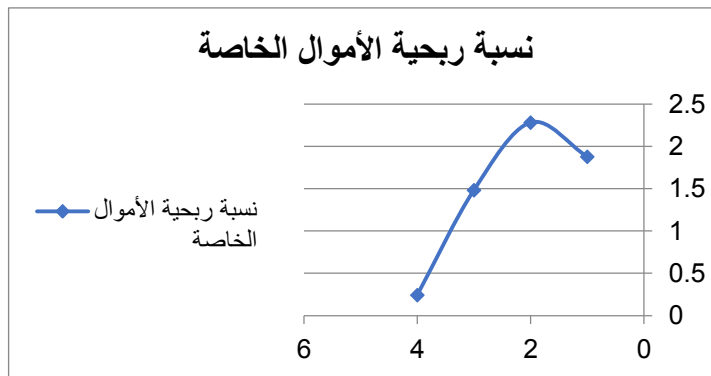
التعليق على نسبة ربحية الأصول: من خلال الجدول والبيان أعلاه نلاحظ أن نسبة ربحية الأصول متناقصة خلال سنوات الدراسة (2017-2020) وهذا دلالة عن نقص حجم المبيعات وكذلك نقص القيمة السوقية المطلوبة من ناحية العرض وطلب المنتجات المطلوبة في سوق.

الفرع الثاني: نسبة ربحية الأموال الخاصة:

جدول رقم 17: حساب نسبة ربحية الأموال الخاصة في المؤسسة

2020	2019	2018	2017	البيان
1634627.18	9956338.87	12866077.99	10383934.32	النتيجة الصافية
				/
673016987.7	671382360.5	563861424.6	552948564.6	الأموال الخاصة
				x
0.002428805	0.01482961	0.022817801	0.018779205	100
0.242880523	1.482961045	2.281780138	1.877920477	نسبة ربحية الأموال الخاصة

شكل رقم 20: تطور نسبة ربحية الأموال الخاصة في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020)



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على ميزانية المؤسسة)

التعليق على نسبة ربحية الأموال الخاصة: من خلال الجدول والبيان أعلاه نلاحظ أن نسبة ربحية الأموال الخاصة متذبذبة خلال سنوات الدراسة (2017-2020) وهذا دلالة حجم المبيعات في مؤسسة وطرح منتجاتها في سوق يختلف أنواعها والزيادة في الاستثمارات المؤسسة والعمل على زيادة الربحية المؤسسة وذلك يجب توسيع أنشطتها والعمل على تصدير منتجاتها خارج الولاية.

المطلب الرابع: نسبة المردودية ونسبة النمو:

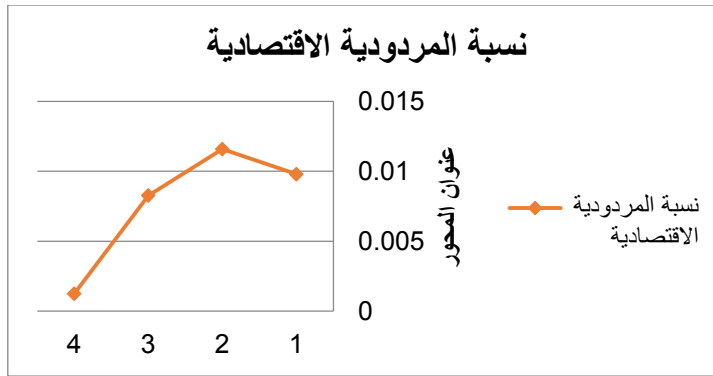
الفرع الأول: نسبة المردودية:

1- المردودية الاقتصادية :

جدول رقم 18: حساب نسبة المردودية الاقتصادية الخاصة في المؤسسة

2020	2019	2018	2017	البيان
1634627.18	9956338.87	12866077.99	10383934.32	النتيجة الصافية
1310886588	1203181515	1110679014	1060625367	الأصول الإجمالية
0.001246963	0.00827501	0.011583975	0.009790388	نسبة المردودية الاقتصادية

شكل رقم 21: تطور نسبة المردودية الاقتصادية في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020)



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على ميزانية المؤسسة)

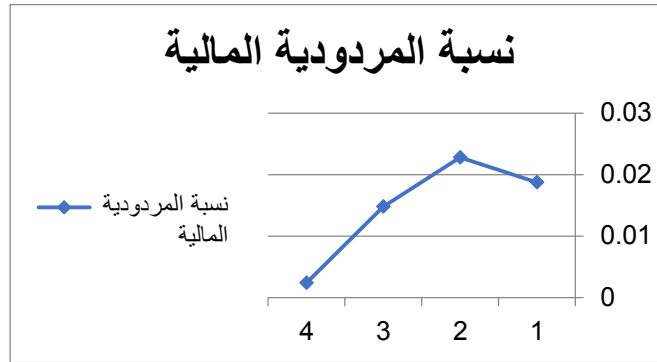
التعليق على نسبة المردودية الاقتصادية: من خلال الجدول والبيان أعلاه نلاحظ أنها متذبذب في معدل المردودية الاقتصادية من سنة 2017-2020 مما يدل على زيادة الاهتلاك الذي يؤثر بنقصان على نتيجة الاستغلال الأمثل للموارد وكفاءة السياسات التشغيلية والقرارات التي تتخذها المؤسسة.

2-المردودية المالية:

جدول رقم 19: حساب نسبة المردودية المالية الخاصة في المؤسسة

2020	2019	2018	2017	البيان
1634627.18	9956338.87	12866077.99	10383934.32	النتيجة الصافية
673016987.7	671382360.5	563861424.6	552948564.6	الأموال الخاصة
0.002428805	0.01482961	0.022817801	0.018779205	نسبة المردودية المالية

شكل رقم 22: تطور نسبة المردودية المالية في الشركة خلال السنوات (من 2017 إلى 2020)



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على ميزانية المؤسسة)

التعليق على نسبة المردودية المالية: من خلال الجدول والبيان أعلاه نلاحظ

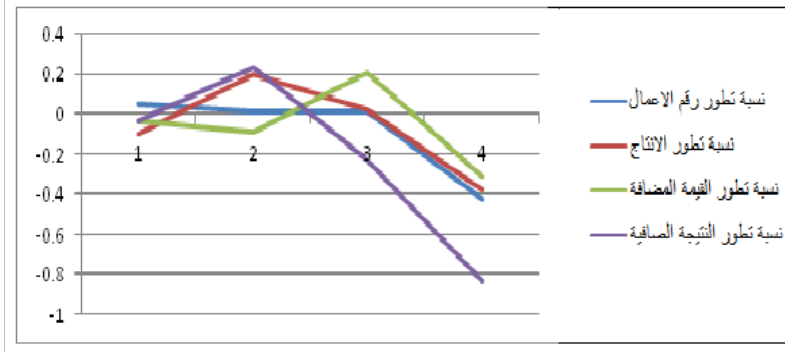
نسبة المردودية المالية متذبذبة وهذا راجع إلى الزيادة في الأموال الخاصة نتيجة زيادة الإنتاج والطلب على المنتجات وزيادة المبيعات والانخفاض الشديد في الاستدانة الصافية، لينخفض معدل المردودية المالية وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في الأموال الخاصة نتيجة القدرة الإنتاجية الهائلة للمؤسسة وأقل من 1 وهذا راجع إلى انخفاض الطلب إلى المنتجات والتقليل من تكاليف المؤسسة.

الفرع الثاني: نسبة النمو:

جدول رقم 20: حساب نسبة النمو الخاصة في المؤسسة (من 2016 إلى 2020)

2020	2019	2018	2017	البيان
-0,427369927	0,009248468	0,0087301	0,048432019	نسبة تطور رقم الأعمال
-0,374885802	0,025160591	0,196700059	-0,099143835	نسبة تطور الإنتاج
-0,317110643	0,210365137	-0,091666989	-0,038470884	نسبة تطور القيمة المضافة
-0,226155875	-0.226155875	0,239036919	-0,027892935	نسبة تطور النتيجة الصافية

شكل رقم 23: تطور نسبة النمو في الشركة خلال السنوات (من 2016 إلى 2020)



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على ميزانية المؤسسة)

التعليق على نسبة النمو:

❖ نسبة تطور رقم الأعمال:

نلاحظ من الجدول والبيان أعلاه أن رقم الأعمال لشركة روانح الورود خلال سنوات الدراسة (2016-2020) في ارتفاع مستمر حيث كان رقم الأعمال في سنة 2016 بمبلغ 238776589.44 ثم ارتفع في سنة 2017 بمبلغ 250341021.68 وفي سنة 2018 بمبلغ 252526523.86 ليصل في سنة 2019 مبلغ قدره 254862007.21 وفي سنة 2020 انخفاض لا مثيل له وهي تعتبر أقل سنة مالية وهذا بسبب جائحة كورونا أزمة كساد عالمي وهذا راجع إلى انخفاض مشتريات بعض الزبائن السلوكيات الناتجة عن مصلحة التخزين داخل المؤسسة وهذا يسبب إلى تراجع الطلب على المنتجات وزيادة في التكاليف الإضافية.

❖ نسبة تطور الإنتاج

نلاحظ من الجدول أن تطور نسبة الإنتاج خلال السنوات الثلاثة في ارتفاع مستمر بنسب متفاوتة وهذا نتيجة ارتفاع رقم الأعمال أما بالنسبة لسنة 2020 نقص في القيمة الإنتاجية وهذا بسبب جائحة كورونا.

❖ نسبة تطور القيمة المضافة

نلاحظ من الجدول أن القيمة المضافة متذبذبة خلال سنوات الدراسة (2016-2020)

في حالة الزيادة دلالة على إن المؤسسة لديها القدرة على زيادة الإنتاج ونقص الطلب على المنتجات وهذا راجع إلى القيمة المضافة وان الاستهلاك الكبير في قيمة المنتج أما في النقصان العكس ولذلك يجب على المؤسسة الزيادة في نشاطها التجاري وكذلك يجب المحافظة على القطاع الذي تنشط فيه من خلال الادخلات والاخرجات المالية أو مبيعات المؤسسة.

❖ نسبة تطور النتيجة الصافية:

❖ نلاحظ من الجدول أن نسبة تطور النتيجة الصافية متذبذبة خلال سنوات الدراسة (2016-

2020) وهذا دلالة على أن المؤسسة تهدف الى تكوين نتيجة صافية من خلال تحديد مختلف الحركات المالية

الداخلية والخارجية أي لمؤسسة هدفها نزع جميع الاقتطاعات الخاصة بالدولة.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لمؤسسة روائح الورود فبدأنا بتعريف شامل له، بالإضافة إلى عرض أهم فروعها ونشاطاتها وأهدافها، كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي للشركة وقمنا بتقييم الأداء المالي للشركة خلال سنوات مالية 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، من خلال التحليل ميزانيات هذه السنوات بواسطة التوازنات والنسب المالية

وبهذا يمكن القول أن الشركة (عجزة على تمويل استثمارها المالية)

ومن خلال دراسة وتقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في FRNG وBFRG وTNA إضافة إلى دراسة أهم النسب المالية والمتمثلة في نسب السيولة ونسب الهيكلة ونسب المر دودية ونسب النمو وبعد تحليل هذا المؤشرات تبين لنا أن المؤسسة عجزت على تمويل استثماراتها المالية لان رأس المال العامل سالب والفرضية سالبة خلال هذه السنوات الدراسة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

من خلال دراستنا لموضوع دور تقييم الأداء المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية بغرض إظهار الصورة الحقيقية لتسييرها، ومن أجل تقييم أدائها وتحديد نقاط القوة والضعف، ومتابعة نتائج النشاط الأساسي للمؤسسة وتطبيق النسب المالية والحكم على مدى قيام المؤسسة بتحقيق أهدافها، ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة للوضعية المالية للمؤسسة.

وقد حاولنا في هذا البحث التطرق إلى جميع الجوانب التي تنتمي لموضوعنا من خلال الإجابة على مختلف الأسئلة التي قمنا بطرحها في المقدمة، كما وقد أسقطنا تلك الدراسة على شركة روائح الورود بالوادي حتى نستطيع معايشة الوضع الاقتصادي والمالي لمؤسساتنا في الجزائر بصفة عامة والمؤسسة محل التبرص بصفة خاصة.

أولاً: اختبار الفرضيات:

لقد قامت دراستنا على أربعة فرضيات، سيتم اختبارها في ما يلي:

-الفرضية الأولى: تنص على أن أهم المؤشرات التي تبرز نقاط القوة والضعف للمؤسسة الاقتصادية وتشخص الوضعية المالية لها هي مؤشرات التوازن والنسب المالية، لم تثبت هذه الفرضية، حيث وجدنا في دراستنا هذه أن مؤشرات التوازن والنسب المالية غير قادرة على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة بأكثر كفاءة وفعالية لأنها مستقاة في أصلها من قوائم مالية تعاني من عيوب جوهرية هيكلية مثل استخدام القيم التاريخية والتقديرات الشخصية وإهمال محاسبة الموارد البشرية، كما أننا لم نتمكن من تطبيق كل النسب لأن المؤسسة محل الدراسة لا تتعامل بالبورصة وبالتالي الفرضية خاطئة.

-الفرضية الثانية: التي تنص على أن تقييم الأداء المالي وحده غير كافي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية بل يوجد العديد من الأدوات الأخرى وهذا ما تم إثباته حيث أنه بعد فشل الأساليب التقليدية في إعطاء صورة صحيحة ومؤكدة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية ظهرت الأساليب الحديثة للتقييم الأداء المالي من أجل الوصول إلى نتائج أكثر فعالية ودقة واختصارا للوقت والجهد مقارنة بالأساليب التقليدية، وتتمثل الأساليب الحديثة في الطرق الكمية والإحصائية لتغطية النقص الموجود في النسب ومن أبرزها نموذج الائتمان ونموذج Springate وبالتالي الفرضية صحيحة.

-الفرضية الثالثة: الاهتمام غير الدائم بتقييم الأداء المالي يؤدي إلى انخفاض كفاءة الإدارة في استخدام مواردها حيث أن تشخيص الوضعية المالية دوريا يعتبر معيار للحكم على مدى قيام المؤسسة بتحقيق أهدافها ومعالجة الاختلال إن وجدت وعدم الاهتمام بتقييم الأداء المالي يؤدي حتما إلى الخسارة أو حتى الإفلاس دون الانتباه لذلك وبالتالي الفرضية صحيحة.

-الفرضية الرابعة: القوائم المالية لشركة روائح الورود بالوادي تحتوي على كل المعلومات اللازمة لتشخيص وضعيتها المالية، من خلال الدراسة التطبيقية وعند حساب مختلف النسب المالية وجدنا أن القوائم المالية للشركة محل التريص لا تحتوي على كل المعلومات المالية اللازمة لتقييم الأداء المالي بصورة صحيحة خاصة أن الشركة لا تتعامل بالبورصة كما ذكرنا سابقا وبالتالي الفرضية خاطئة.

ومن خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

ثانيا: نتائج الدراسة:

1- النتائج النظرية:

-تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عملية بالغة الأهمية، لأنها تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، كما تسمح لنا بالكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف والانحرافات.

-مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة والمرد ودية والنمو، تعتبر أدوات مهمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، لكنها غير كافية بل يجب التكامل بينها وبين الأساليب الحديثة الأخرى حتى تتمكن المؤسسة من تفادي الأخطار المالية مثل عدم تحقيق عوائد أو عدم القدرة على تسديد الالتزامات للدائنين.

-يتحقق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية إذا تم توفير موارد دائمة تغطي الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة خلال السنة.

2- النتائج التطبيقية:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في مؤسسة روائح الورود لصناعة العطور توصلنا إلى النتائج التالية:

- تبين أن المؤسسة لا تستخدم أية طريقة من الطرق العلمية في تقييم أداءها المالي بل تعتمد على طريقة عملية تتمثل في الحكم على أدائها المالي من خلال قوائمها المالية.

- المؤسسة في وضعية مالية متذبذبة وهذا من خلال النتائج المالية التي تظهر خلال السنوات 2017-2018-2019-2020 وهذه النتائج تدل على إن الأداء المالي ضعيف خاصة سنة 2020 لذلك فان الوضعية المالية للشركة سيئة ويمكن تحسينها برفع وتيرة الإنتاج والتحكم في التكاليف وإعادة هيكلة وحداتها الإنتاجية.

ومن خلال دراسة المؤشرات المالية تبين لنا ما يلي:

- حققت المؤسسة خلال الأربع سنوات رأس مال عامل سالب، فالمؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بالقروض فهي بذلك لا تحقق هامش أمان.
- حققت المؤسسة احتياج في رأس مال عامل خلال أربع سنوات بهذا يمكن القول أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى.
- حققت ورود لصناعة العطور خزينة سالبة خلال فترة الدراسة هذا ما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تغطية احتياجات رأس المال العامل وتوفير فائض كهامش أمان لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.
- تواجه المؤسسة مشكلة في تسديد ديونها، كما أنها لا تتمتع باستقلالية مالية كبيرة.

ثالثا: التوصيات:

بعد تناولنا موضوع مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الذي يعتبر من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة لمعرفة الوضع المالي، وبعد استخلاصنا لنتائج بحثنا وإثبات ونفي صحة الفرضيات نقدم جملة من الاقتراحات:

-عملية تقييم الأداء المالي أهم عملية للكشف عن نقاط القوة والضعف، على مختلف المؤسسات القيام بها من فترة إلى أخرى.

-الاعتماد على مؤشرات التوازن المالي لتقييم الأداء المالي وإعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة وأدائها غير كافي بل يجب إكماله بالأساليب الحديثة الكمية والإحصائية.

-ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة دوريا وهذا تفاديا لأي مشاكل مالية.

- على الشركة إعادة النظر في سياستها المالية فهي تعتمد بشكل كبير على مصادر خارجية.

- استحداث فروع وكفاءات بشرية في الإدارة المالية مهمتها ترجمة، وتحليل وتشخيص الوضعية المالية، التفسيرية والإستراتيجية للمؤسسة بصفة مستمرة وتكوينها دوريا على استخدام الأساليب الحديثة تبعاً للمستجدات العالمية.

رابعا: أفاق الدراسة:

بعد إتمام المذكرة الموسومة بعنوان: " دور تقييم الأداء المالية في تشخيص وضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية"، نرجو أن تكون مساهمة فعالة تخدم المكتبة العلمية، على الرغم من الجهد المبذول في إعداد وإتمام هذه المذكرة إلا أنها لا تخلوا من النقائص لعلها تكون منطلقا للبحوث الأخرى.

ولهذا أردنا التحسيس بأهمية النقاط التالية:

- إدخال أساليب تقويم الأداء المالي الحديثة ضمن السياسات الإستراتيجية للمؤسسات لان ذلك يؤدي لتنمية حقيقية للموارد المادية والبشرية.

- وضع نظم للمتابعة والرقابة والخطط طويلة وقصيرة المدى مرتبطة بمعايير تقييم الأداء المالي الحديثة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، الأردن، عمان، دار وائل لنشر والتوزيع، 2011.
 - 2- جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، بيروت، دار النهضة العربية، 1986.
 - 3- خميسي شيع، التسيير المالي للمؤسسة، الجزائر، دار هرمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
 - 4- عباذ مريم، تقبي، إسماعيل المالي باستخدام مؤشرات الرفع المالي لمؤسسة اقتصادية، دراسة مؤسسة ليند غاز الجزائر، وحدة ورقلة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر.
 - 5- محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، ط1، الأردن، عمان، دار وائل لمنشر والتوزيع، 2013.
 - 6- محمد محمود الخطيب حسين، أداء المالي وأثره على عوائد الشركات المساهمة، ط1، الأردن، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، 2010.
 - 7- وائل محمد صبحي إدريس، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، ط1، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009.
- ثانياً: مذكرات الماجستير والماستر
- 8- بنية حيزية، أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبروقية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011.
 - 9- تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي العقيد أكلي محمد أو الحاج، البويرة، 2011/2012.
 - 10- حفصي رشيد "تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية المسعرة في بورصة الجزائر، دراسة إحصائية خلال 1999-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر.
 - 11 - زيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر 2011.

12- سميحة محمود الخطيب الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والكبيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة، دراسة حالة المؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير بورقة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة ورقلة، الجزائر.

13- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -قياس وتقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002.

14- قلو رفيق، دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011.

ثالثا: أطروحات الدكتوراء

15- دادن عبد الغني قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007.

16- سارة باحو، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منظور جدول تدفقات الخزينة، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010.

17- وضياف سامية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات خلال 2005-2008، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، 2009 .

رابعا: الملتقيات

18- زهرة حسن العامري، علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء المالي، مجلة الإدارة والاقتصاد.

19- محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 05-2013/05/06 جامعة الوادي

الملاحق

السنة المالية المنتقلة في 31/12/2016

2015 المباقي	2016		الإجمالي	أصول
	الصافي	الإهلاكات		
				الأصول الغير الجارية
				فارق بين الإقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي
	336,000.00	84,000.00	420,000.00	تثبيات المعنوية
				تثبيات عينية
				أراضي
173,591,566.75	161,205,828.66	87,938,208.56	249,144,037.22	مباني
689,585,738.51	686,098,439.99	143,183,232.34	829,281,672.33	تثبيات عينية أخرى
				تثبيات ممنوع امتيازها
				تثبيات يجري امتيازها
				تثبيات مالية
				سندات موضوعة موضع معادلة
				مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
				سندات أخرى مثبته
7,087,678.78	7,087,678.78		7,087,678.78	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
				ضرائب ووجلة على الأصل
870,264,984.04	854,727,947.43	231,205,440.90	1,085,933,388.33	مجموع الأصول الغير الجارية
				أصول جارية
219,362,566.98	222,903,590.64		222,903,590.64	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
				حسابات دائنة واستثمارات مماثلة
11,149,560.02	16,698,302.23		16,698,302.23	الزبائن
307,321.05	4,152,027.75		4,152,027.75	المدينون الآخرون
1,800,000.00	1,800,000.00		1,800,000.00	الضرائب وما شبهها
				حسابات دائنة أخرى واستثمارات مماثلة
				الموجودات وما شبهها
				الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
19,500,555.42	14,972,916.81		14,972,916.81	الخزينة
252,120,003.47	260,526,837.43	0.00	260,526,837.43	مجموع الأصول الجارية
1,122,384,987.51	1,115,254,784.86	231,205,440.90	1,346,460,225.76	المجموع العام للأصول

السنة المالية المنتقلة في 31/12/2016

2015	2016	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
500,000,000.00	500,000,000.00		رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
25,125,742.43	33,892,008.89		علاوات واحتياطات مدمجة
			قوارق إعادة التقييم
10,797,224.46	10,681,883.40		فارق المعادلة
			نتيجة صافية نتيجة صافية حصة المجمع
			رؤوس أموال أخرى أترحط من جديد
			حصة الشركة المدمجة
			حصة ذوي الأقلية
535,922,966.89	544,573,892.29		المجموع
			الخصوم الغير جارية
440,053,779.68	314,324,128.36		قروض وديون مالية
			ضرائب (موجلة ومرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
440,053,779.68	314,324,128.36		مجموع الخصوم الغير جارية
			الخصوم الجارية
111,053,338.95	110,397,016.85		مورد وحسابات ملحقة
4,166,284.45	2,159,373.89		ضرائب
1,266,144.28	81,564,944.14		ديون أخرى
29,922,473.26	62,235,429.33		خزينة سلبية
146,408,240.94	256,356,764.21		مجموع الخصوم الجارية
1,122,384,987.51	1,115,254,784.86		مجموع عام للخصوم

31/12/2016		السنة المالية المنقطة في	ملاحظة
2015	2016		
203,489,261.35	238,776,589.44		رقم الأعمال
31,570,011.10	-12,047,951.55		تغير امخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
			الإنتاج الثابت
			إعانات الاستغلال
235,059,272.45	226,728,637.89		إنتاج السنة المالية
110,178,446.29	127,719,069.94		المشتريات المستهلكة
7,112,108.56	2,828,563.84		الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
117,290,554.85	130,547,633.78		استهلاك السنة المالية
117,768,717.60	96,181,004.11		القيمة المضافة للإستغلال
32,935,739.54	34,707,335.57		أعباء المستخدمين
2,601,102.56	2,467,919.70		الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
82,231,875.50	59,005,748.84		الفائض الإجمالي عن الإستغلال
486,208.80	122,686.86		المنتجات العمليوية الأخرى
36,953,852.60	30,075,006.79		الأعباء العمليوية الأخرى
22,265,883.86	16,765,330.03		مخصصات للإهلاك والمؤنات
			استئناس عن خسائر القيمة والمؤنات
-58,733,527.66	-46,717,649.96		النتيجة العمليوية
366,826.28	1,098,959.46		المنتجات المالية
11,059,129.28	1,520,599.26		الأعباء المالية
-10,692,303.00	-421,639.80		النتيجة المالية
-69,425,830.66	-47,139,289.76		النتيجة العادية قبل الضرائب
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية
235,912,307.53	227,950,284.21		مجموع منتجات الأنشطة العادية
223,106,262.69	216,083,825.13		مجموع أعباء الأنشطة العادية
12,806,044.84	11,866,459.08		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر الغير عادية المنتجات يطلب بيانها
2,008,820.38	1,184,575.68		العناصر الغير عادية الأعباء يطلب بيانها
-2,008,820.38	-1,184,575.68		النتيجة الغير عادية
10,797,224.46	10,681,883.40		النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصصة الشركات الموضوعة موضع المعاملة في النتيجة الصافية
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج
			ومنها حصصة ذوي الأقلية

مجموعة شركات البترول والغاز الطبيعي
السنة المالية المغلقة في 31/12/2017

2016	2017		
الصافي	الصافي	الإختلافات	الإجمالي
			اصول
			الاصول الغير الجارية
			فارق بين الإقتناء-المتروح الإيجابي أو السلبي
336,000.00	252,000.00	168,000.00	420,000.00
			تثبيتات المعنوية
			تثبيتات عينيه
			اراضي
161,205,828.66	152,288,869.02	100,517,107.02	252,805,976.04
686,098,439.99	688,233,014.26	147,599,946.55	835,832,960.81
			مباني
			تثبيتات عينيه اخرى
			تثبيتات ممنوح امتيازها
			تثبيتات تجري امتيازها
			تثبيتات مالية
			سندات موضوعة موضع معاملة
			مساهمات اخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
			سندات اخرى ملتزمة
7,087,678.78			قروض واصول مالية اخرى غير جارية
			ضرائب ووجبة على الأصل
854,727,947.43	840,773,883.28	248,285,053.57	1,089,058,936.85
			مجموع الاصول الغير الجارية
			اصول جارية
222,906,590.64	195,157,974.43		195,157,974.43
			مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			حسابات دائنة واستخدمات ممثلة
16,698,302.23	14,147,094.00		14,147,094.00
4,152,027.75	106,480.42		106,480.42
1,800,000.00	1,860,000.00		1,860,000.00
			الزبائن
			الدينون الآخرون
			الضرائب وما شبيهها
			حسابات دائنة اخرى واستخدمات ممثلة
			الموجودات وما شبيهها
14,972,916.81	8,579,934.29		8,579,934.39
260,326,837.43	219,851,483.24	0.00	219,851,483.24
1,115,254,784.86	1,060,625,366.52	248,285,053.57	1,308,910,420.09
			الاصول الموظفة والاصول المالية الجارية الاخرى
			القريبة
			مجموع الاصول الجارية
			المجموع العام للاصول

31/12/2017 السنة المالية المغتلة في

شركة الجليل للتعمير والتطوير العقاري

2016	2017	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
500,000,000.00	500,000,000.00		رأس مال تم اصداره
			رأس مال غير مستعان به
33,892,008.89	42,564,630.29		علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة
			فوارق اعادة التقييم
			فارق المعادلة
10,681,883.40	10,383,934.32		نتيجة صافية-نتيجة صافية حصة المجمع
			رؤوس أموال أخرى /ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة
			حصة ذوي الأقلية
544,576,892.29	552,948,564.61	المجموع 1	
			الخصوم الغير جارية
314,324,128.36	188,594,477.04		قروض وديون مالية
			ضرائب (موجلة ومرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
314,324,128.36	188,594,477.04		مجموع الخصوم الغير جارية
			الخصوم الجارية
110,397,016.85	120,792,409.74		مورد وحسابات ملحقة
2,159,373.89	1,004,663.89		ضرائب
81,564,944.14	139,879,839.57		ديون أخرى
62,235,429.33	57,405,411.67		خزينة سلبية
256,356,764.21	319,082,324.87		مجموع الخصوم الجارية
1,115,254,784.86	1,060,625,366.52		مجموع عام للخصوم

شركة الزيت والمنتجات والكيماويات
31/12/2017 السنة المالية المقفلة في

2016	2017	ملاحظة	
238,776,589.44	250,341,021.68		رقم الأعمال
-12,047,951.55	-46,091,130.36		تغير مخزونات المنتجات المصنعة والنتجات قيد الصنع
			الإنتاج المثبت
			إعانات الإستهلال
226,728,637.89	204,249,891.32		إنتاج السنة المالية
127,719,069.94	107,182,042.00		المشتريات المستهلكة
2,828,563.84	4,587,013.43		الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى
30,547,633.78	111,769,055.43		استهلاك السنة المالية
96,181,004.11	92,480,835.89		القيمة المضافة للإستهلال
34,707,335.57	37,814,809.18		أعباء المستخدمين
2,467,919.70	2,531,235.65		الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
59,005,748.84	52,134,791.06		الفائض الإجمالي عن الإستهلال
122,686.86	353,387.73		المنتجات العملياتية الأخرى
30,075,006.79	21,468,731.98		الأعباء العملياتية الأخرى
16,765,380.03	17,079,612.67		مخصصات للإهلاك والمؤونات
			استداس عن خسائر القيمة والمؤونات
-46,717,649.96	-38,194,956.92		النتيجة العملياتية
1,098,959.46	469,679.43		المنتجات المالية
1,520,599.26	4,025,579.25		الأعباء المالية
-421,639.80	-3,555,899.82		النتيجة المالية
-47,139,289.76	-41,750,856.74		النتيجة العادية قبل الضرائب
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب الموجبة حول النتائج العادية
227,950,284.21	205,072,958.48		مجموع منتجات الأنشطة العادية
216,083,825.13	194,689,024.16		مجموع أعباء الأنشطة العادية
11,866,459.08	10,383,934.32		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر الغير عادية المنتجات يطلب بيانها
1,184,575.68			العناصر الغير عادية الأعباء يطلب بيانها
-1,184,575.68	0.00		النتيجة الغير عادية
10,681,883.40	10,383,934.32		النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج
			وما حصة ذوي الأقلية
			حصة الجمع

شركة الوليد للتأمين والطباعة كويتيين
السنة المالية المغفلة في
31/12/2018

2018			اصول
الصافي	الإحتلاكات	الإجمالي	
			الأصول الغير الجارية
			فارق بين الإقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبى
168,000.00	252,000.00	420,000.00	تثبيتات المعنوية
			تثبيتات عينية
			أراضي
142,126,160.80	112,467,361.99	254,593,522.79	مباني
721,416,106.55	151,874,672.81	873,290,779.36	تثبيتات عينية أخرى
			تثبيتات ممنوح امتيازها
			تثبيتات يجرى امتيازها
			تثبيتات مالية
			سندات موضوعة موضع معادلة
			مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
			سندات أخرى مثبتة
			قروض واصول مالية أخرى غير جارية
			ضرائب ووجلة على الأصل
863,710,267.35	264,594,034.80	1,128,304,302.15	مجموع الأصول الغير الجارية
			اصول جارية
172,623,404.63		172,623,404.63	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
23,445,386.55		23,445,386.55	الزبائن
20,429,180.95		20,429,180.95	المدينون الآخرون
1,950,000.00		1,950,000.00	الضرائب وما شبهها
			حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
			الموجودات وما شبهها
			الأموال الموظفة والاصول المالية الجارية الأخرى
28,520,774.67		28,520,774.67	الخزينة
246,968,746.80	0.00	246,968,746.80	مجموع الأصول الجارية
1,110,679,014.15	264,594,034.80	1,375,273,048.95	المجموع العام للأصول

31/12/2018 السنة المالية المقفلة في

شركة البترول الوطنية الجزائرية

2017	2018	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
500,000,000.00	500,000,000.00		رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
42,564,630.29	50,995,346.61		علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة
			فوارق إعادة التقييم
10,383,934.32	12,866,077.99		فارق المعادلة
			نتيجة صافية-نتيجة صافية حصة المجمع
			رؤوس أموال أخرى /ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة
			حصة ذوي الأقلية
552,948,564.61	563,861,424.60	المجموع 1	
			الخصوم الغير جارية
188,594,477.04	101,785,825.72		قروض وديون مالية
			ضرائب (موجلة ومرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
188,594,477.04	101,785,825.72		مجموع الخصوم الغير جارية
			الخصوم الجارية
120,792,409.74	128,432,500.22		مورد وحسابات ملحقه
1,004,663.89	2,381,635.08		ضرائب
139,879,839.57	222,226,718.91		ديون أخرى
57,405,411.67	91,990,909.62		خزينة سلبية
319,082,324.87	445,031,763.83		مجموع الخصوم الجارية
1,060,625,366.52	1,110,679,014.15		مجموع عام للخصوم

شركة الواليد للتعليل والطباعة كويتين
السنة المالية المغلقة في

31/12/2018

2017	2018	ملاحظة	رقم الأعمال
250,341,021.68	252,526,523.86		تغير امخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
-46,091,130.36	-8,100,666.87		الإنتاج المثبت
			إعانات الإستغلال
204,249,891.32	244,425,856.99		إنتاج السنة المالية
107,182,042.00	156,429,997.21		المشتريات المستهلكة
4,587,013.43	3,992,463.62		الخدمات الخارجية للإستهلاكات الأخرى
111,769,055.43	160,422,460.83		استهلاك السنة المالية
92,480,835.89	84,003,396.16		القيمة المضافة للإستغلال
37,814,809.18	36,229,158.51		أعباء المستخدمين
2,531,235.65	2,556,863.31		الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
52,134,791.06	45,217,374.34		الفائض الإجمالي عن الإستغلال
353,387.73	224,854.83		المنتجات العملياتية الأخرى
21,468,731.98	9,518,345.14		الأعباء العملياتية الأخرى
17,079,612.67	16,308,981.23		مخصصات للإهلاك والمؤونات
			استثناس عن خصائر القيمة والمؤونات
-38,194,956.92	-25,602,471.54		النتيجة العملياتية
469,679.43	1,018,308.50		المننوجات المالية
4,025,579.25	7,139,503.28		الأعباء المالية
-3,555,899.82	-6,121,194.78		النتيجة المالية
-41,750,856.74	-31,723,666.32		النتيجة العادية قبل الضرائب
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية
205,072,958.48	245,669,020.32		مجموع منتجات الأنشطة العادية
194,689,024.16	232,175,312.30		مجموع أعباء الأنشطة العادية
10,383,934.32	13,493,708.02		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	627,630.03		العناصر الغير عادية المنتجات يطلب بيانها
	0.00		العناصر الغير عادية الأعباء يطلب بيانها
	-627,630.03		النتيجة الغير عادية
10,383,934.32	12,866,077.99		النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج
			ومنها حصة ذوي الأقلية
			حصة الجمع

2018	31/12/2019			اصول
	المصافي	المصافي	الإجمالي	
				الاصول الغير الجارية
				فارق بين الإقتناء المتزوج الإجمالي أو المسمى
168,000.00	84,000.00	336,000.00	420,000.00	تثبيتات المعنوية
				تثبيتات عينية
				أو ارضي
142,126,160.80	129,412,256.96	125,312,441.77	254,724,698.73	مباني
721,416,106.55	854,101,762.28	169,772,319.75	1,023,874,082.03	تثبيتات عينية أخرى
				تثبيتات مملوكة امتيازها
				تثبيتات يجرى امتيازها
				تثبيتات مالية
				سندات موضوعة موضع معاملة
				مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
				سندات أخرى مشتملة
				قروض واصلات مالية أخرى غير جارية
				ضرائب ووجبة على الأصل
863,110,267.35	983,598,019.24	295,420,761.52	1,279,018,780.76	مجموع الاصول الغير الجارية
				اصول جارية
172,623,404.63	177,664,185.23		177,664,185.23	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
				حسابات دائنة واستخدمت معاملة
23,445,386.55	23,289,003.56		23,289,003.56	الأزقة
20,429,180.95	8,275,608.06		8,275,608.06	الضمان الأخرى
1,950,000.00	864,627.94		864,627.94	الضرائب وما شبهها
				حسابات دائنة أخرى واستخدمت معاملة
				الموجودات وما شبهها
28,520,774.67	9,490,071.24		9,490,071.24	الأموال الموقوفة والأصول المالية الجارية الأخرى
246,968,746.80	219,583,496.03	0.00	219,583,496.03	مجموع الاصول الجارية
1,110,679,014.15	1,203,181,515.27	295,420,761.52	1,498,602,276.79	مجموع العام للاصول

شركة الزيت والعلبة الكويتية

السنة المالية المقفلة في 31/12/2019

2018	2019	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
500,000,000.00	600,000,000.00		رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
50,995,346.61	61,426,021.60		علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة
			فوارق إعادة التقييم
12,866,077.99	9,956,338.87		فارق المعادلة
			نتيجة صافية-نتيجة صافية حصة المجمع
			رؤوس أموال أخرى /ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة
563,861,424.60	671,382,360.47	المجموع 1	حصة ذوي الأقلية
			الخصوم الغير جارية
101,785,825.72	124,900,000.00		قروض وديون مالية
			ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
101,785,825.72	124,900,000.00		مجموع الخصوم الغير جارية
			الخصوم الجارية
128,432,500.22	136,173,299.66		مورد وحسابات ملحقه
2,581,635.08	759,245.00		ضرائب
222,226,718.91	125,577,241.18		ديون أخرى
91,990,909.62	144,389,368.96		خزينة سلبية
445,031,763.83	406,899,154.80		مجموع الخصوم الجارية
1,110,679,014.15	1,203,181,515.27		مجموع عام للخصوم

مؤسسة الخبز والتباعد الكويتية

السنة المالية المغلقة في 31/12/2019

2018	2019	ملاحظة	رقم الأعمال
252,526,523.86	254,862,007.21		تغير امخزونات المنتجات المصنعة والتتجات قيد الصنع
-8,100,666.87	-4,286,251.32		الإنتاج المثبت
			إعانات الإستغلال
244,425,856.99	250,575,755.89		إنتاج السنة المالية
156,429,997.21	144,294,416.68		المشتريات المستهلكة
3,992,463.62	4,606,557.10		الخدمات الخارجية للإستهلاكات الأخرى
160,422,460.83	148,900,973.78		استهلاك السنة المالية
84,003,896.16	101,674,782.11		القيمة المضافة للإستغلال
36,229,158.51	39,938,069.02		أعباء المستخدمين
2,556,863.31	2,621,457.76		الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
45,217,874.34	59,115,255.33		الفائض الإجمالي عن الإستغلال
224,854.83	421,500.26		المنتجات العمليانية الأخرى
9,518,345.14	9,413,077.32		الإعباء العمليانية الأخرى
16,308,981.23	30,826,726.72		مخصصات للإهتلاك والمؤونات
			استنفاس عن خسائر القيمة والمؤونات
-25,602,471.54	-39,818,303.78		النتيجة العمليانية
1,018,308.50	1,145,220.97		المنتجات المالية
7,139,503.28	7,338,257.87		الإعباء المالية
-6,121,194.78	-6,193,036.90		النتيجة المالية
-31,723,666.32	-46,011,340.68		النتيجة العادية قبل الضرائب
	2,370,623.00		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية
245,669,020.32	249,771,854.12		مجموع منتجات الأنشطة العادية
232,175,312.30	239,038,562.47		مجموع أعباء الأنشطة العادية
13,493,708.02	10,733,291.65		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر الغير عادية المنتجات يطلب بيانها
627,630.03	776,952.78		العناصر الغير عادية الأعباء يطلب بيانها
-627,630.03	-776,952.78		النتيجة الغير عادية
12,866,077.99	9,956,338.87		النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج
			ومنها حصة ذوي الأقلية
			حصة الجمع

شركة تطوير العقارات - المجموع المرحلي

السنة المالية المنتهية في 31/12/2020

2019	2020			اصول
	التصحيحي	الإصلاحات	الإجمالي	
				الاصول الغير الجارية
				طرق بين الأبنية، المنتوج الإجمالي أو المباني
84,000.00	84,000.00	336,000.00	420,000.00	تأثيرات المظروفية
				تأثيرات عمالية
				اراضي
129,412,254.96	129,018,796.25	125,705,902.48	254,724,698.73	مباني
854,401,761.28	866,423,046.96	176,535,287.48	1,042,958,334.44	تأثيرات عمالية اخرى
				تأثيرات مشروع افتراس ها
				تأثيرات جري امشور ها
				تأثيرات مالية
				مستندات موضوعه موضع معقولة
				مستندات اخرى وجعليات دائنة ملحقة بها
				مستندات اخرى معلقة
				فروض واصل معلقة اخرى غير جارية
				شترابك ووجهه على الاصل
983,588,019.24	995,525,843.21	302,577,189.96	1,298,103,033.17	مجموع الاصول الغير الجارية
				اصول جارية
177,666,185.23	216,029,594.54		216,029,594.54	مخزونات ومبيعات قيد التنفيذ
				جسديات دائنة واستخدمات معقولة
23,289,003.56	19,870,287.61		19,870,287.61	الزبائن
8,235,688.06	58,658,653.52		58,658,653.52	المدينون الآخرون
864,637.94	5,607,903.13		5,607,903.13	الخصومات وما شابهها
				جسديات دائنة اخرى واستخدمات معقولة
				الموجودات وما شابهها
				الاقوال الموقوفة والاصول المالية التجارية الاخرى
9,494,071.24	15,194,305.68		15,194,305.68	القربنة
219,584,494.03	315,360,744.48	0.00	315,360,744.48	مجموع الاصول الجارية
1,203,181,515.27	1,310,886,587.69	302,577,189.96	1,613,463,777.65	المجموع العام للاصول

السنة المالية المقفلة في 31/12/2020

شركة الزيتية للتعليل والمعالجة كويتية

2019	2020	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
600,000,000.00	600,000,000.00		رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
61,426,021.60	71,382,360.47		علاوات واحتياطات مدمجة
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة
9,956,338.87	1,634,627.18		نتيجة صافية-نتيجة صافية حصة المجمع
			رؤوس أموال أخرى /ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة
			حصة ذوي الاقلية
671,382,360.47	673,016,987.65	1	المجموع
			الخصوم الغير جارية
124,900,000.00	144,175,000.00		فروض وديون مالية
			ضرائب (موجلة ومرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
124,900,000.00	144,175,000.00		مجموع الخصوم الغير جارية
			الخصوم الجارية
136,173,299.66	142,145,130.85		مورد وحسابات ملحقه
759,245.00	311,491.00		ضرائب
125,577,241.18	235,175,304.19		ديون أخرى
144,389,368.96	116,062,674.00		خزينة سلبية
406,899,154.80	493,694,600.04		مجموع الخصوم الجارية
1,203,181,515.27	1,310,886,587.69		مجموع عام للخصوم

شركة الزيت، الغاز، والمياه كويتية
السنة المالية المقفلة في 31/12/2020

2019	2020	ملاحظة	
254,862,007.21	145,941,649.69		رقم الأعمال (CA)
-4,286,251.32	10,696,813.10		تغير امخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
			الإنتاج المثبت
			إعانات الإستهلال
250,575,755.89	156,638,462.79		إنتاج السنة المالية
144,294,416.68	85,153,274.97		المشتريات المستهلكة
4,606,557.10	2,052,561.24		الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى
148,900,973.78	87,205,836.21		استهلاك السنة المالية
101,674,782.11	69,432,626.58		القيمة المضافة للإستهلال
39,938,069.02	38,426,638.18		أعباء المستخدمين
2,621,457.76	1,519,017.39		الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
59,115,255.33	29,486,971.01		الفائض الإجمالي عن الإستهلال
421,500.26	222,168.72		المنتجات التشغيلية الأخرى
9,413,077.32	15,832,196.20		الأعباء التشغيلية الأخرى
30,826,726.72	7,156,428.44		مخصصات للإهلاك والمؤونات
			استثناس عن خسائر القيمة والمؤونات
-39,818,303.78	-22,766,455.92		النتيجة التشغيلية EBC
1,145,220.97	1,172,990.99		المنتجات المالية
7,338,257.87	5,319,760.79		الأعباء المالية
-6,193,036.90	-4,146,769.80		النتيجة المالية
-46,011,340.68	-26,913,225.72		النتيجة العادية قبل الضرائب
2,370,623.00			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية
249,771,854.12	158,033,622.50		مجموع منتجات الأنشطة العادية
239,038,562.47	155,459,877.21		مجموع أعباء الأنشطة العادية
10,733,291.65	2,573,745.29		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر الغير عادية المنتجات يطلب بيانها
776,952.78	939,118.11		العناصر الغير عادية الأعباء يطلب بيانها
-776,952.78	-939,118.11		النتيجة الغير عادية
9,956,338.87	1,634,627.18		النتيجة الصافية للسنة المالية EBC
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج
			ومنها حصة ذوي الأقلية
			حصة الجمع